



وزارة العدل

القرارات والمشاريع والمبادرات

الرؤية والأثر

2020 - 2015

ناجز
najiz

الخدمات القضائية الإلكترونية
Judicial Electronic Services





خادم الحرمين الشريفين

الملك محمد بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله



صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

تعيش المملكة في مرحلة تقدم وتطور شامل بدعم ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظهما الله - الأمر الذي تمثل في انطلاق مسيرة التقدم والتنمية الشاملة والمستدامة، من خلال رؤية المملكة 2030 التي استحضرت تحديات المستقبل؛ فبدأت برامج التطوير في جميع المجالات، التي انخرط فيها المجتمع



بأطيافه وقطاعاته كافة، حتى غدا الجميع يجد أثرها الإيجابي الملموس. ووزارة العدل بتوجيهات القيادة، وقيم الرؤية، وبإمكانات لا محدودة وفرتها الدولة؛ انطلقت بعمل دؤوب في برامج التطوير، سعياً لتحقيق تطلعات ولاة الأمر ببناء مستقبل أكثر إشراقاً بسواعد أبنائه وبناته. وفي كل مواقع الإنجاز، تزداد العزيمة لمزيد من الإنجازات، فخورين بما تحقق من منجزات، وكما أشار قائد رؤية المملكة سمو ولي العهد يحفظه الله: "المملكة استطاعت في فترة وجيزة وسريعة أن تحقق إنجازات غير مسبوقة في تاريخ المملكة المعاصر، وذلك في أقل من 4 سنوات فقط". يلخص التقرير الذي بين أيديكم أبرز أعمال وزارة العدل في تطوير القطاع العدلي عن طريق المبادرات والبرامج التي تعكس توجهات الوزارة في السنوات الماضية نحو التطوير والإنجاز، وتحقيق خلالها الكثير من الإنجازات بتشريعات وقرارات ومبادرات نوعية تهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم الخدمات للمستفيدين بكل يسر وسهولة، مع الحفاظ على جودة الخدمة المقدمة، وفق معايير دقيقة، وعبر إجراءات تتسم بالسلاسة وتهتم بتسهيل تجارب المستفيدين، وتحقيق جودة الحياة لهم في مختلف المجالات، بالتكامل مع أجهزة الدولة الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع.

وزير العدل

وليد بن محمد الصمعاني



أبرز التطورات المتحققة

منذ 2015-2020



إنشاء المحاكم
التجارية

إنشاء المحاكم
العملالية

اكتمال منظومة
القضاء المتخصص

العناية بالتسبيب
القضائي

تفعيل المرافعة أمام
محاكم الإستئناف

تفعيل النقض
أمام المحكمة العليا

لا إدانة
بالشبهة

إطلاق التقاضي
الإلكتروني

تدشين مركز
تدقيق الدعاوى

إطلاق التحول
الرقمي للتنفيذ

تفعيل الرقابة
القضائية الإلكترونية

توثيق الجلسات
بالصوت والصورة

عقود الإيجار
سندات تنفيذية

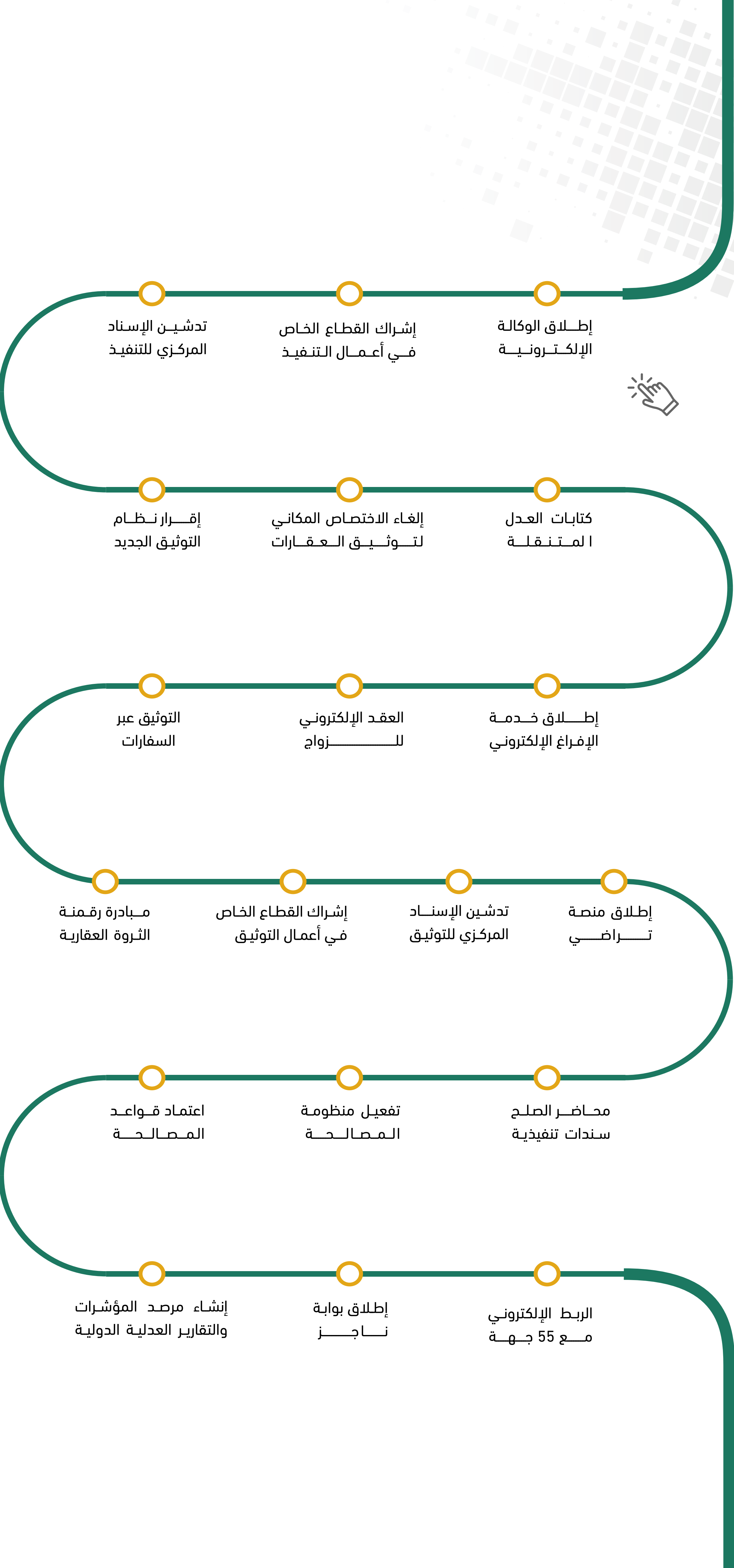
إلغاء إيقاف
الخدمات

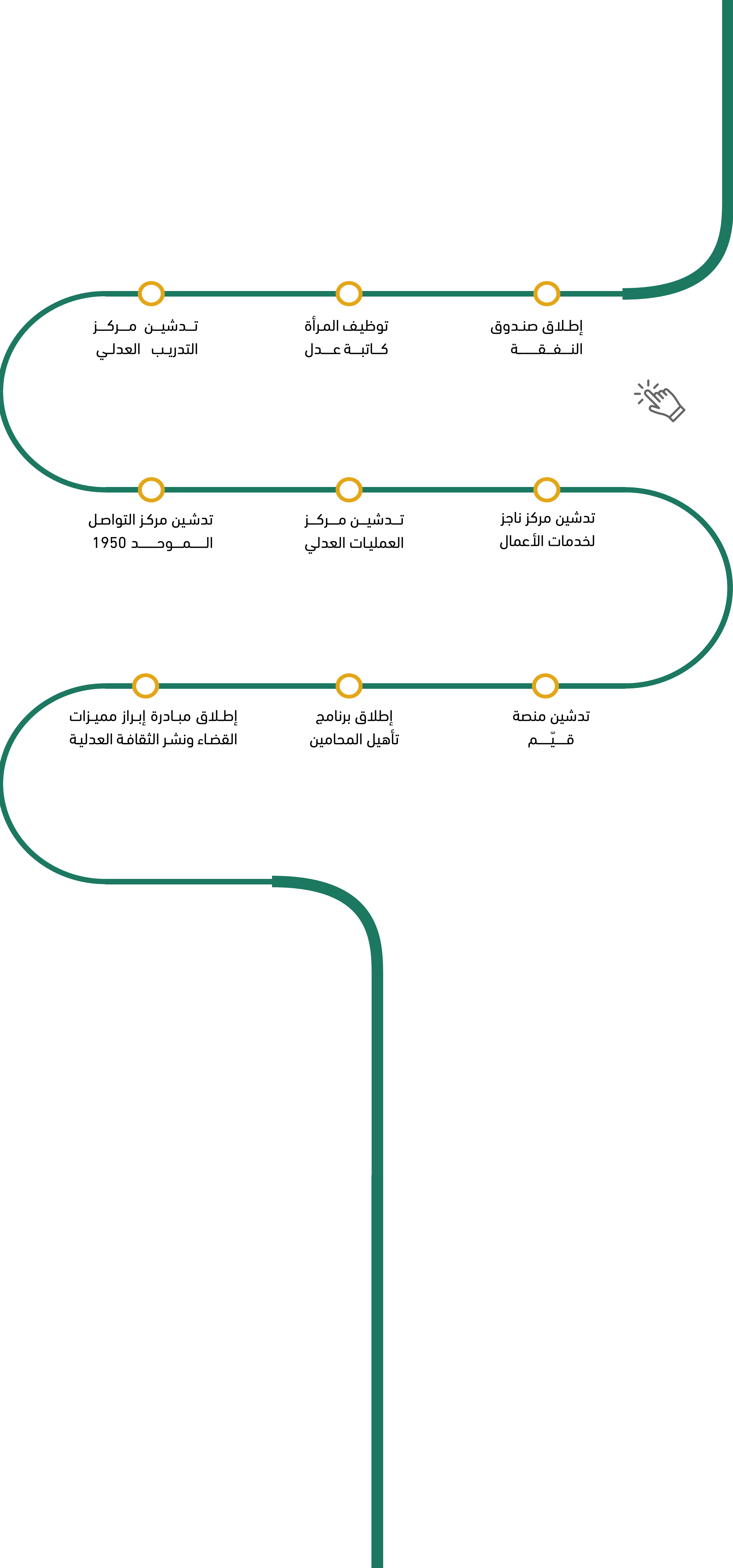
ضوابط للحد من
مخالفات نشاط التمويل

إطلاق مبادرة
"شمل"

تدشين منصة
نافذ

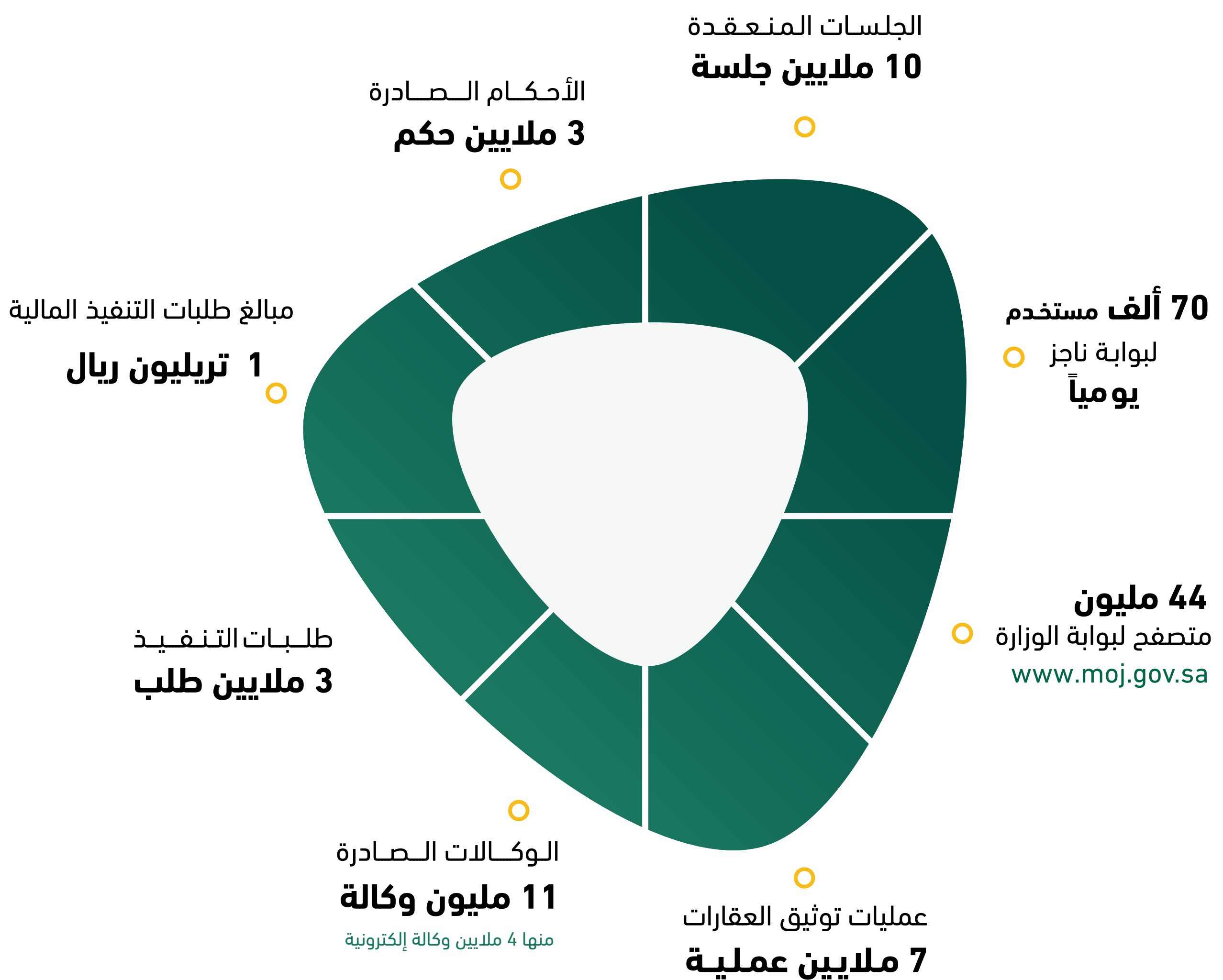
إطلاق منصة
المزاد الإلكتروني





أرقام عدلية

منذ 2015-2020



القضاء

القرارات

تفعيل النقض أمام المحكمة العليا

بدأت المحكمة العليا بتفعيل الاعتراض أمامها بطريق النقض، الذي يُعد من أهم عناصر التطور في القطاع القضائي؛ وذلك لأهمية الدور المنوط بالمحكمة العليا كونها المحكمة المعنية بضمان عدم الاختلاف بين المحاكم الأدنى في تطبيق الأنظمة أو تأويلها، فالمحكمة العليا هي المعنية بالمحافظة على وحدة تفسير الأنظمة من قبل المحاكم، والتحقق من صحة تطبيق القواعد النظامية في الوقائع التي تكون محلًا للحكم المطعون فيه.

أهمية هذا القرار تكمن في:



4

تحقيق مبدأ المساواة أمام القانون.



3

القدرة على التنبؤ بالأحكام.



2

تعزيز المبادئ القضائية.



1

تعزيز الضمانات للمتقاضين.





عدم إيقاع العقوبة في الشبهات تطويراً للمبادئ القضائية

أصدرت المحكمة العليا قراراً لتطوير المبادئ القضائية عند نظر القضايا والحكم فيها، وذلك بمراعاة الوصف الجرمي للإدانة قبل إصدار الحكم، بآلا يتضمن الحكم بالشبهة أو توجيه التهمة، مع الأخذ بوسائل الإثبات كافة بما في ذلك القرائن المعتمدة.

العناية بالتسبيب القضائي

أكد تميم لرئيس المجلس الأعلى للقضاء وجوب العناية بتسبيب قرارات محاكم الاستئناف؛ لتتمكن محكمة الدرجة الأولى وأطراف القضية من معرفة الأسباب التي استندت عليها محكمة الاستئناف.

تنظيم دعاوى الفرقة ومعالجتها بالصلح أو القضاء

أصدر وزير العدل قراراً يقضي بإضافة مادة للوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية تسهم في الحفاظ على كيان الأسرة وحمايتها، وذلك بوضع آلية لمعالجة قضايا الحضانة والنفقة والزيارة قبل انفصال الزوجين، بالصلح أو بالقضاء خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ الجلسة الأولى.

ربط الإجراءات بالدائرة القضائية دون شخص القاضي

أصدر رئيس المجلس الأعلى للقضاء قراراً يقضي بأن يختص قاضي الدائرة الذي أصدر الحكم أو خلفه بإكمال جميع ما يلزم حيال الملحوظات، من إجابة وتعديل للحكم -إن ظهر ما يوجب التعديل-، ولا يتوقف ذلك على طلب الإذن من المحكمة المختصة بالتدقيق.

إلغاء عقوبة الجلد التعزيرية

أصدر وزير العدل تعميماً للمحاكم كافة، يتضمن تبليغها بقرار المحكمة العليا الذي جاء فيه "أن على المحاكم في - سياق عقوبة الجلد التعزيرية - الاكتفاء بالسجن أو الغرامة أو بهما معاً، أو عقوبة بديلة بحسب ما يصدره ولي الأمر من أنظمة أو قرارات بهذا الشأن". وأوضح التعميم، أن هذا المبدأ أقر بعد دراسة الهيئة العامة للمحكمة العليا لعقوبة الجلد التعزيرية وما صاحب ذلك من آثار، ووفقاً لاختصاص المحكمة الوارد في المادة (13) من نظام القضاء المنظمة لاختصاصات الهيئة العامة للمحكمة العليا ومنها: "تقرير مبادئ عامة في المسائل المختصة بالقضاء".

للأم أحقية الحضانة لأولادها دون دعوى مالم يكن هناك نزاع

حسم وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني أحقية الأم في إثبات حضانة أبنائها دون حاجتها إلى رفع دعوى قضائية، في الحالات التي يثبت عدم وجود خصومة أو نزاع بينها وبين والد المحضون.

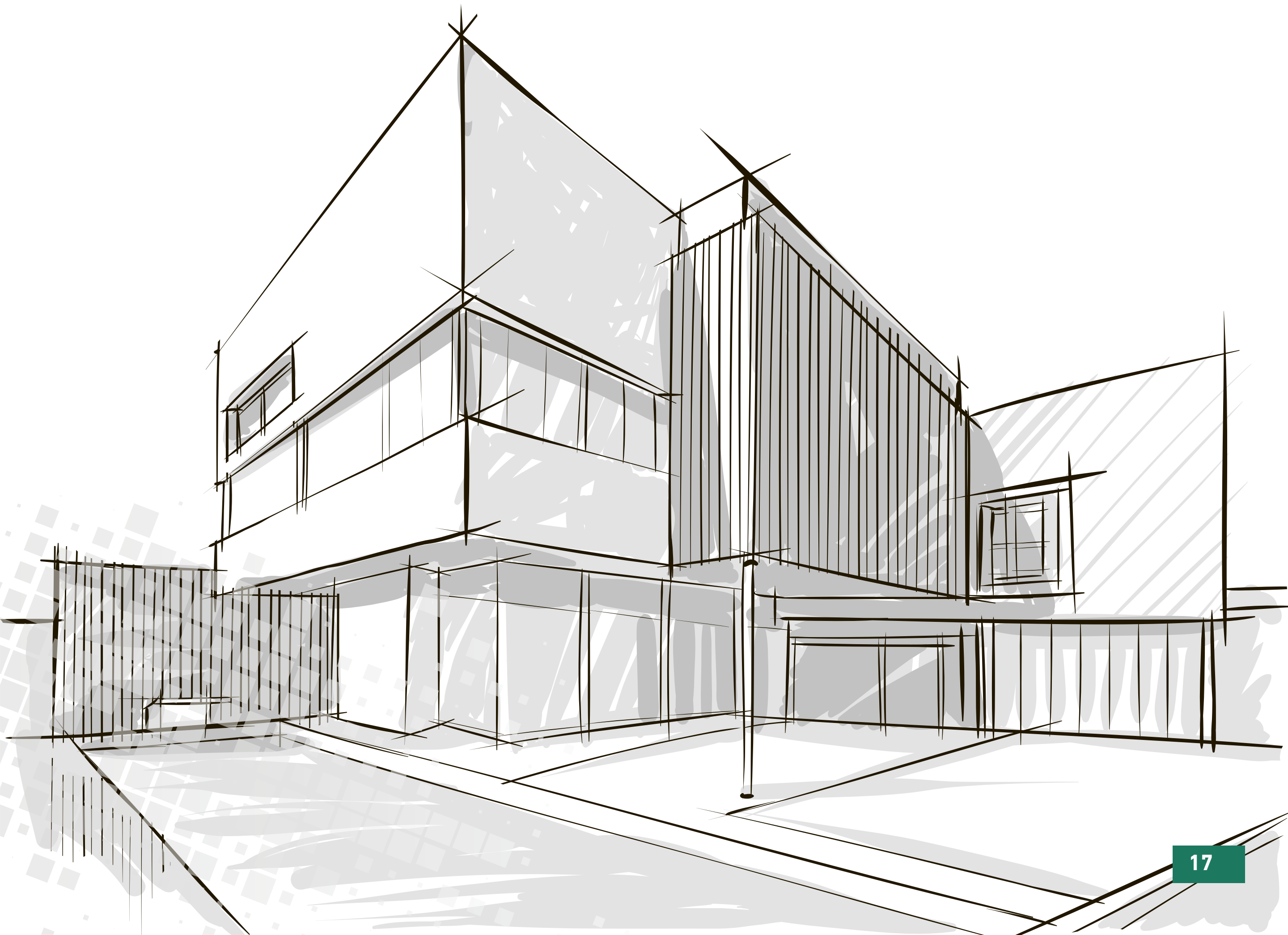


معاملة الممتنعين عن النفقة كالمعتنفين للأطفال

وجه وزير العدل تعميماً للمحاكم في المملكة كافة ، شدد فيه على مراعاة ما تقضي به النصوص النظامية الواردة في "نظام الحماية من الإيذاء" و"نظام حماية الطفل" في حالة النظر القضائي، واعتبار الامتناع عن النفقة المقررة شرعاً أحد صور العنف الموجّه للطفل.

تسهيل إجراءات بيع عقارات الأوقاف وعقارات القاصرين

بعد الاطلاع على دراسة معدة من قبل لجنة تطوير إجراءات بيع عقارات الأوقاف وعقارات القاصرين وشرائها ونقلها واستبدالها؛ أصدر وزير العدل، تعميمًا لجميع محاكم الاستئناف، يقضي بالسماح بجمع أكثر من عقار للوقف أو القاصر في إنهاء واحد ما لم تر الدائرة عدم المصلحة في ذلك.





تعيين وترقية 4508 قضاة

بدعم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظهما الله- للمرفق القضائي بلغ عدد القضاة المعيّنين منذ عام 2015 حتى نهاية عام 2020، نحو 1539 قاضيًا، إلى جانب 2969 قاضيًا تمت ترقيتهم خلال الفترة ذاتها، كما حرص المجلس الأعلى للقضاء على رفع كفاءة القضاة بإطلاق عدد من الدورات التدريبية وورش العمل.

القضاء التشريعات

نظام المحاكم التجارية

صدر نظام المحاكم التجارية مطلع عام 2020، ويعد النظام ذراعاً تشريعياً مهماً لعمل هذه المحاكم بما يحقق جودة المخرجات وكفاءة الأداء وتنظيم الإجراءات القضائية، ودعم عملية التحول الرقمي، بما يعزز من سرعة الفصل في المنازعات التجارية نظراً لمتطلبات هذا النوع من الأقضية، كما سيساعد النظام في ترسيخ منهجية القضاء المؤسسي، ويعطي مرونة في الاتفاقيات التجارية المتعلقة بالفصل في الخصومة، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، وقواعد العدالة.

اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية

أصدر وزير العدل قراراً بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية، التي تضمنت عدداً من المحددات والإجراءات والضوابط والقواعد لمواد نظام المحاكم التجارية، بهدف رفع جودة القضاء التجاري وسرعة الفصل في المنازعات، لتعزيز البيئة التجارية بالمملكة ورفع الأمان الحقوقي التجاري لجذب الاستثمار، مواكبةً لرؤية المملكة 2030.

أبرز ما تضمنته اللائحة التنفيذية

لنظام المحاكم التجارية

وضع أحكام للاتفاق
الخاص بين الأطراف.

01

02

تنظيم دوائر المحاكم
بحسب أنواع الدعاوى دعماً
للتخصص النوعي للقضايا
ذات الوحدة الموضوعية.

تحديد أعمال
أعوان القضاة.

03

04

وضع ضوابط الاستعانة
بالقطاع الخاص.

التوسع في الخبراء
ليشمل الاستئناس
برأي التجار.

05

06

تحديد إجراءات
التقاضي الإلكتروني
والترافع عن بعد.

وضع مدد وقواعد
الدفع بعدم الاختصاص
ومحددات عدم سماع
الدعوى لمضي المدة.

07

08

حصرية الترافع من محامٍ
في أنواع من الدعاوى.

وجوب اللجوء
للمصالحة والوساطة
في عدد من الدعاوى.

09

10

تحديد نصاب الدوائر
القضائية في نظر الدعاوى.



نظام الإفلاس

أقر وزير العدل القواعد المنظمة لإجراءات قضايا الإفلاس في المحاكم التجارية، بعد الاتفاق مع المجلس الأعلى للقضاء؛ إنفاذاً لأحكام الفقرة (الثالثة) من المادة (السابعة والتسعين) من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس. وتهدف هذه القواعد إلى تنظيم إجراءات قضايا الإفلاس في المحاكم التجارية في ضوء ما تضمنه نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية وبما يتوافق مع طبيعة قضايا الإفلاس.

إنهاء النزاع في الاختصاص النوعي

أصدر وزير العدل، قراراً يتضمن تعديلات جديدة على اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية؛ تنهي المعوقات والآثار الناتجة عن إجراءات الفصل في نزاع الاختصاص النوعي بين المحاكم، والتي كانت تمر بثلاث محاكم منها المحكمة العليا.



قواعد تنظيم آلية نظر دعاوى العضل

تضمنت القواعد إتاحة قبول دعوى العضل من المرأة، أو من أي صاحب مصلحة في الدعوى كوالدتها أو إختوتها ولا يلزم حضور الخاطب. وشددت القواعد على أن تفصل الدائرة في دعوى العضل المحالة إليها خلال 30 يوماً، ولا يؤجل نظر الدعوى عن الموعد المقرر لها إلا عند الضرورة؛ مع بيان سبب التأجيل في محضر القضية ولمدة لا تزيد عن عشرة أيام، ولا يجوز التأجيل لذات السبب أكثر من مرة.

إقرار لائحة الوثائق القضائية

أقر وزير العدل لائحة الوثائق القضائية، بهدف إعادة تنظيم الوثائق القضائية في المحاكم لتسهم في رفع كفاءة وجودة مخرجات الدوائر القضائية وتحسين تجربة المستفيدين من الخدمات العدلية.

لائحة الوثائق القضائية والتي تهدف لإعادة تنظيم الوثائق القضائية في المحاكم لرفع كفاءة وجودة مخرجات الدوائر القضائية

02 الضبط

يحتوي محضر الجلسة

01 الصك

يحتوي الحكم أو القرار



التقنية في تطوير الوثائق القضائية:

” مع مراعاة المتطلبات النظامية التي من شأنها إضفاء الثقة والسلامة في البيانات تدون الوثائق القضائية إلكترونياً، ويكون لها حكم المحررات المكتوبة “

تؤسس اللائحة للتحويل الرقمي في الحاكم، وذلك باعتماد الضبوط والصكوك الإلكترونية.

إجراءات أقل .. موثوقية وفاعلية أعلى

تضمنت اللائحة تقليص عدد من الإجراءات الشكلية، ومنها :

- توثيق رئيس المحكمة على الصك وختمه.
- الختم الشخصي للقاضي. • ختم المحكمة.



الاكتفاء بختم واحد على الصك وهو ختم الدائرة القضائية



تفعيل نظام ناجز المحاكم

فعلت الوزارة نظام ناجز للمحاكم في جميع المحاكم؛ الذي يعد الفاعل الأبرز في التحول من الإجراءات التقليدية إلى التحول الرقمي الذي تشهده محاكم الدرجة الأولى، وقد مكن النظام من أتمتة جميع إجراءات التقاضي في محاكم الدرجة الأولى من خلال إنشاء ملفات إلكترونية للقضايا توضع بها الوثائق إلكترونياً ابتداءً من قيد صحيفة الدعوى، وانتهاءً بصك الحكم، ويجري خلالها تبادل المذكرات إلكترونياً.

كما حقق النظام ربط انتقال ملفات القضايا من محاكم الدرجة الأولى إلى محاكم الاستئناف إلكترونياً؛ بما يحقق تقليص مدد الإجراءات مع الحفاظ على كفاءتها.

تم تفعيل ناجز
المحاكم في
205 محاكم

4
خفض التكاليف
التشغيلية

3
تحسين الإجراءات
ورفع موثوقيتها

2
تجويد الخدمة المقدمة
للمستفيد العدلي

1
لرفع الكفاءة
التشغيلية

تفعيل مركز الترجمة عن بُعد

يقدم المركز خدمات الترجمة الحية عن بعد بالصوت والصورة بموثوقية وجودة عالية للأطراف المتنازعة من غير الناطقين باللغة العربية في المحاكم؛ ما يدعم تحقيق العدالة الناجزة من خلال توفير خدمات الترجمة الحية، والإسهام في تطوير القضاء العمالي والتجاري وبما ينعكس على تشجيع الاستثمار في المملكة، وتوفير الجهد والمال لتوفير مترجمين بمختلف اللغات والاستثمار الأمثل للموارد البشرية، واختصار الوقت وسرعة إنجاز القضايا وعدم تأخر مصالح المستفيدين.

وأسهم المركز في رفع مستوى الخدمات العدلية من خلال توفير مركز ترجمة يساعد الأطراف المتنازعة (من غير ناطقي اللغة العربية) على إكمال إجراءات التقاضي والترافع.



أحد المترجمين يترجم
لسجين تجري محاكمة

يعمل في مركز
الترجمة عن بعد

21

مترجماً
يتحدثون

18 لغة

بالإضافة إلى (31 مترجماً بالمحاكم العمالية).

القضاء

المشاريع والمبادرات



اكتمال منظومة القضاء المتخصص

اكتملت منظومة القضاء المتخصص في المملكة بإطلاق أعمال المحاكم التجارية وكذلك تدشين المحاكم العمالية، حيث أطلقت وزارة العدل أعمال المحاكم التجارية بعد سلخ الدوائر التجارية التابعة لديوان المظالم من القضاء الإداري إلى المحاكم التجارية في القضاء العام، وأدت هندسة إجراءات هذه المحاكم، إلى رفع فاعليتها بما حقق تقليص عدد الجلسات إلى ثلاث جلسات بحد أقصى، وتفعيل تبادل المذكرات إلكترونياً وغيرها من الإجراءات والتنظيمات.

إجمالي الأحكام
التجارية

« 118 ألفاً

إجمالي الأحكام
العمالية

« 70 ألفاً



توثيق الجلسات بالصوت والصورة

أطلقت وزارة العدل مشروع توثيق الجلسات بالصوت والصورة لتطوير وتحسين الخدمات داخل الدوائر القضائية، ويتضمن توثيق الجلسات القضائية أحدث التقنيات داخل المحاكم، وتفعيل المحاكمة عن بُعد عن طريق الدوائر التليفزيونية، وربطها مع مركز الترجمة الموحد لتسهيل عملية التقاضي على المستفيدين وتقليل الجهد والوقت.

عدد الدوائر المغطاة

« 532 دائرة قضائية

تغطية جميع مناطق المملكة بمحاكم الاستئناف

باشرت 4 محاكم للاستئناف في مناطق نجران وجازان والباحة ومحافظه جدة أعمالها، حيث تمت تغطية جميع مناطق المملكة .

افتتاح 13 محكمة تنفيذ ليصل عدد محاكم التنفيذ إلى **16** محكمة، بعد أن كانت ثلاث فقط.

افتتاح 7 محاكم عمالية في الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة وبريدة والدمام وأبها.

افتتاح 6 محاكم تجارية في الرياض ومكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والدمام وأبها،

افتتاح محاكم جزائية في عرعر والقرىات والخرج ليصل عددها إلى **22** محكمة جزائية،

افتتاح محكمتين للأحوال الشخصية، ليكون عدد محاكم الأحوال الشخصية **11** محكمة.

تدشين 316 دائرة من الدوائر المتخصصة في مختلف محاكم المملكة سواءً (محاكم الاستئناف أو التنفيذ أو العامة أو الجزائية أو الأحوال الشخصية أو العمالية أو التجارية).

دمج جميع محاكم المراكز

بهدف تقليل الشواغر وتركيز وتجويد العمل القضائي، أتم المجلس الأعلى للقضاء خلال السنوات الخمس الماضية دمج جميع محاكم المراكز إلى محاكم المحافظات.

تم دمج **109** محاكم كانت في المراكز ودمجت مع محاكم المحافظات



تفعيل المرافعة أمام محاكم الاستئناف، وإطلاق خدمة المصادقة على قرارات الاستئناف عن بُعد

فعل المجلس الأعلى للقضاء الاعتراض بطريق الاستئناف (مرافعةً وتدقيقاً)، وذلك على الأحكام القضائية الصادرة من محاكم الدرجة الأولى، مما يمثل نقلة قضائية كبيرة وتعزيزاً للضمانات العدلية، التي ستضمن مزيداً من العدالة والشفافية، وستحقق العدالة الناجزة، إضافة إلى إطلاق خدمة المصادقة على قرارات الاستئناف عن بُعد، مما يتيح لقضاة محاكم الاستئناف التعامل مع القضايا من خلال منظومة الوزارة الإلكترونية وكتابة القرار بالتأييد أو النقض أو الملاحظة واعتماده، دون الحاجة للحضور إلى مقرات المحاكم.

عدد القضايا المنظورة
أمام محاكم الاستئناف

792 ألفاً <

إجمالي ما تم المصادقة
عليه من قرارات عن بُعد

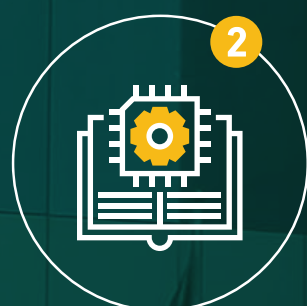
66 ألفاً <

خدمة المصادقة على قرارات الاستئناف عن بُعد

الأهداف



تعزز من سرعة إنجاز القضايا بالاستغناء عن الورق والتواقيع اليدوية.



تمكن القضاة من كتابة القرار بالتأييد أو النقض واعتماده، دون الحاجة للحضور إلى مقرات المحاكم.



تتيح لقضاة محاكم الاستئناف التعامل مع القضايا من خلال منظومة الوزارة الإلكترونية.

إطلاق خدمة التقاضي الإلكتروني



أطلقت وزارة العدل خدمة التقاضي الإلكتروني رسمياً بتاريخ 31 مايو 2020، وذلك ضمن حزمة من المبادرات والمشاريع التي عززت من الإجراءات المتبعة في المحاكم لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19".

وتتضمن الخدمة جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الأنظمة التي يمكن تطبيقها إلكترونياً، كتبادل المذكرات وتقديم المستندات والمحرمات وعقد جلسة الترافع الإلكتروني، إما بالترافع الكتابي، أو المرافعة المرئية عن بعد عبر الاتصال المرئي، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة، وذلك عبر منصة "التقاضي الإلكتروني" الخاصة بالوزارة.

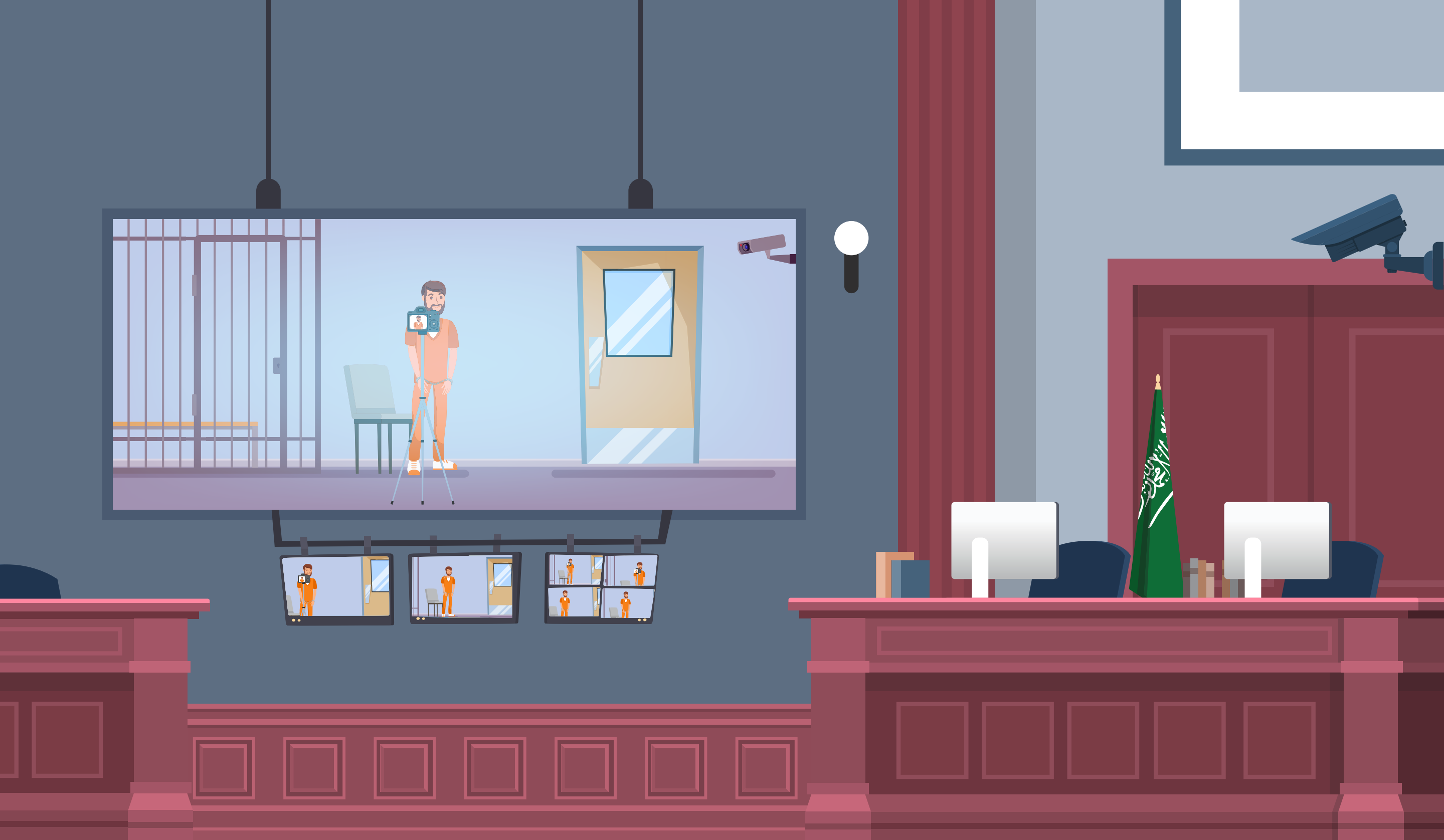


إجمالي الجلسات
المنعقدة

800 ألف «

إجمالي الأحكام
الصادرة

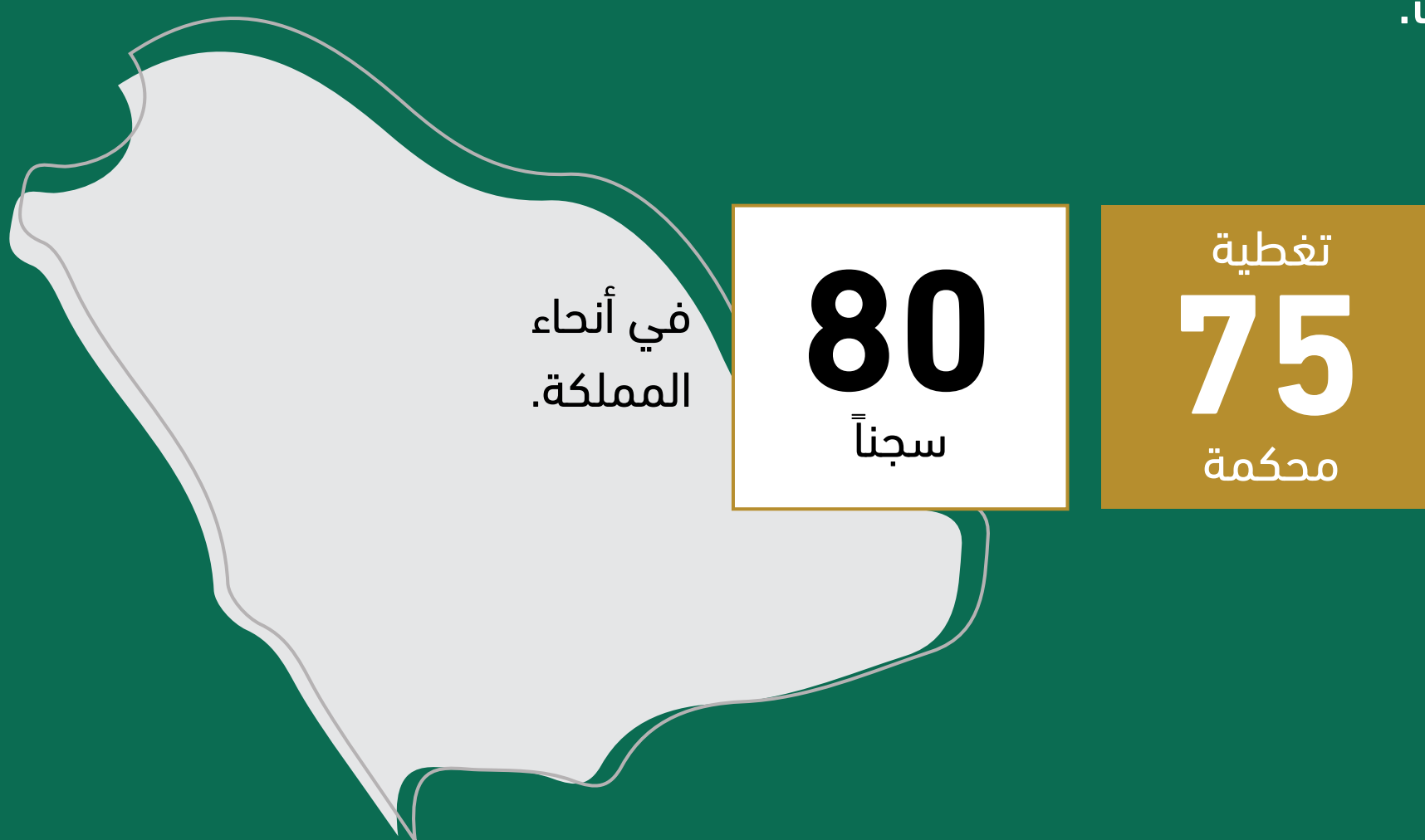
250 ألفاً «



محاكمة السجناء عن بعد

فعلت وزارة العدل حزمة من الخدمات المقدمة للسجناء، من أبرزها ”المحاكمة عن بعد“، والتي تهدف إلى تقليل مدد التقاضي وتقليص المدد وتوفير الجهد مع تحقيق الضمانات القضائية كافة للمتهمين والسجناء أثناء المحاكمة، بالتنسيق المستمر مع المديرية العامة للسجون.

وأسهمت هذه الخدمات في تقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بتقديم الخدمات العدلية للسجناء، وفي الوقت ذاته تحسين تجربة المستفيد من خلال توفير الوقت والجهد للانتفاع من الخدمات العدلية، ومن تلك الخدمات إطلاق برنامج تفاعلي يقوم على وضع بيانات دقيقة وإحصاءات لقضايا السجناء، والمتابعة الدائمة لقضاياهم عن بعد، مما يعطي مؤشرات إحصائية متجددة، وخدمات التوثيق للسجناء في حال حاجتهم لذلك.



كاميرات ونظام اتصال مرئي متصلة بقاعات المحاكمات بالسجون مع إتاحة دمج المترجم والسجين معاً في جلسة واحدة



شاشة عرض متصلة بالسجون مع عرض القضية للسجين من خلال نظام ناجز المحاكم





مركز تدقيق الدعاوى

دشنت الوزارة مركز تدقيق الدعاوى الذي يساهم في رفع جاهزية ملف القضية قبل قيدها والتأكد من اكتمال جميع المتطلبات الأساسية للدعوى قبل إحالتها إلى الدائرة القضائية؛ مما يساهم في توحيد إجراءات التدقيق ورفع الكفاءة التشغيلية وجودة صحائف الدعوى بشكل نموذجي ومؤسسي، إضافة إلى رفع فاعلية الجلسة القضائية الأولى.

1 مليون

عدد العمليات المنفذة

المحاكم النموذجية

أطلقت وزارة العدل مشروع “المحكمة النموذجية” بهدف ترسيخ البناء المؤسسي للقضاء عبر تطبيق السياسات الإدارية والأنظمة العدلية، والمبادرات التحولية، والبرامج التشغيلية المرتبطة بالمؤشرات، بما يسهم في تطبيق المشروع بشكله النموذجي على بقية محاكم المملكة.

من أهدافها

- 01

تحقيق العدالة الناجزة من خلال تسريع القضايا مع إتقان الحكم.
- 02

أداء المهام بطرق متنوعة ومتطورة تلبي احتياجات المتقاضين.
- 03

رفع كفاءة استخدام الميزانيات المعتمدة للمحاكم.
- 04

تخفيف الأعباء الإدارية على القاضي.
- 05

تخفيف أعباء التقاضي على أطراف الدعاوى.

مخرجاتها

- 01

إنشاء جهة مركزية للإسناد.
- 02

تطوير بوابة إلكترونية موحدة لخدمات المحاكم.
- 03

حصر وتصنيف وتعريف أنواع القضايا.
- 04

إنشاء مركز تحضير القضايا.
- 05

إعادة هندسة الإجراءات وتوحيدها بين المحاكم.
- 06

تطبيق الوسائل البديلة لفض المنازعات.
- 07

تكليف وحدة داخل المحكمة بتخطيط وجدولة وإدارة الدعاوى.
- 08

تطوير أعمال ومهام الأبحاث والدراسات العدلية والقضائية.
- 09

تطوير نماذج إلكترونية موحدة بلغات متعددة.
- 10

تطوير آلية الإبلاغ عن طريق قنوات مختلفة ومتنوعة.
- 01

هياكل تنظيمية مصممة لرفع الأداء وفعالية العمليات.
- 02

محاكم ذكية تعتمد على الأنظمة التقنية.
- 03

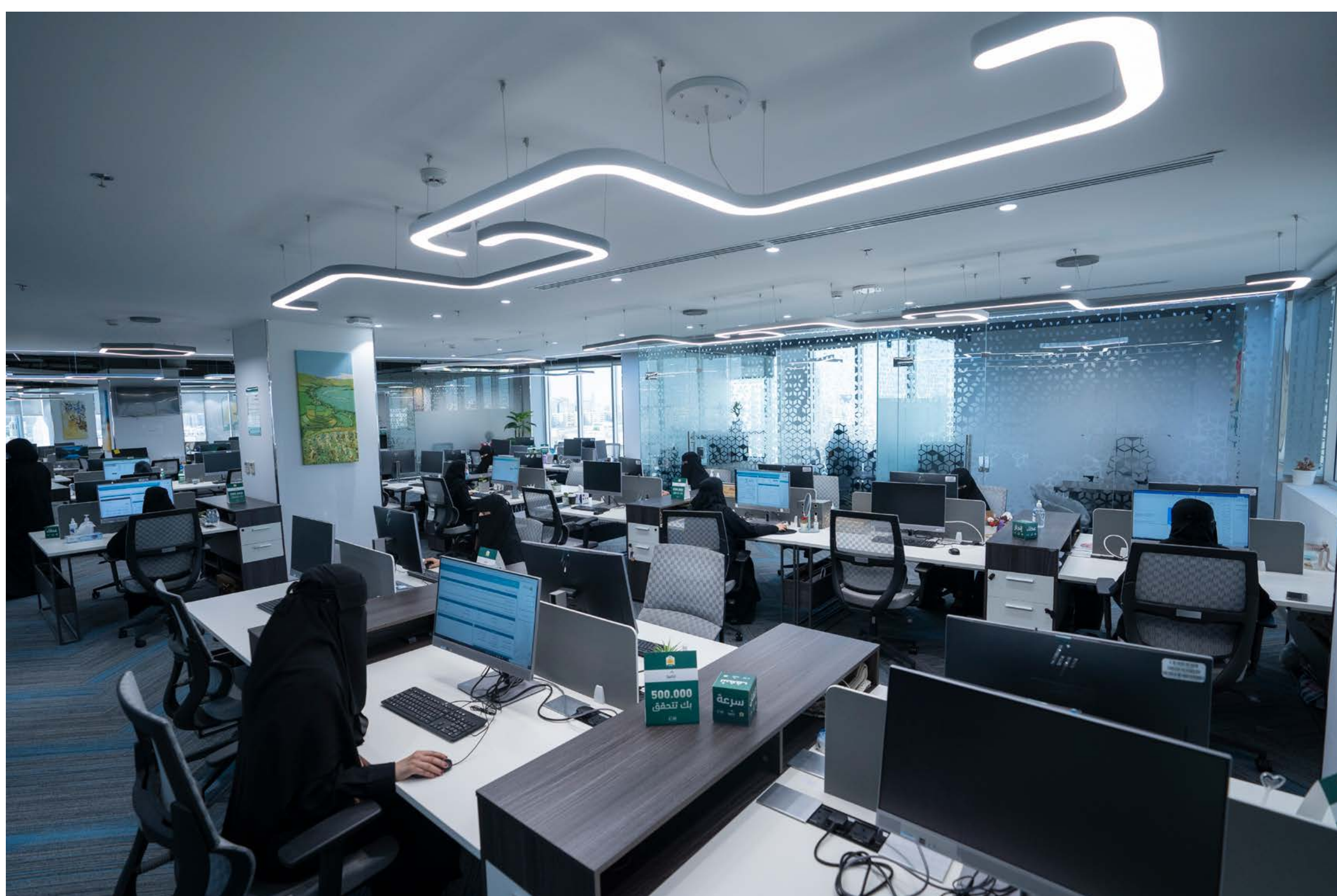
عمليات محدثة ومطورة وموثقة ومعتمدة.
- 04

بيئة عمل محفزة للإبداع والتطوير.

مبادرات المشروع للنهوض بالمحاكم

مركز تهيئة الدعاوى

أطلقت وزارة العدل مركز تهيئة الدعاوى كمنظومة تشغيلية مستقلة تتبع لوكالة الشؤون القضائية ويعنى بتقديم عدد من الخدمات القضائية والمساندة عن بعد لمحاكم الدرجة الأولى والاستئناف. ويهدف إلى تفعيل منظومة القضاء المؤسسي، ورفع الكفاءة التشغيلية للمحاكم، ورفع جودة الخدمات القضائية، والتحسين المستمر لأداء عمليات الإسناد القضائي.



خبيراً ومختصاً
يعملون في المركز

« 550



تفعيل الرقابة القضائية الإلكترونية

دشن المجلس الأعلى للقضاء "نظام التفتيش القضائي الإلكتروني" في جميع محاكم المملكة، لتنتهي بذلك التعاملات الورقية في التفتيش القضائي بنسبة 100%، وذلك ضمن السعي الحثيث للمجلس لتطوير أدائه ومهامه في إشرافه على المحاكم والقضاة وأعمالهم، وتنفيذًا لبرنامج المجلس الأعلى للقضاء للتطوير التقني.

تدشين خدمة الشكاوى الإلكترونية



بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة؛ دشن المجلس الأعلى للقضاء في منتصف عام 2019، خدمة الشكاوى الإلكترونية للمستفيدين من خدمات المحاكم، حيث تُمكن الخدمة المستفيد من التقدم بشكواه إلكترونياً وفق الأنظمة المعمول بها.

اختصار مدة نقل القضايا إلى الاستئناف من 30 يوماً إلى لحظة

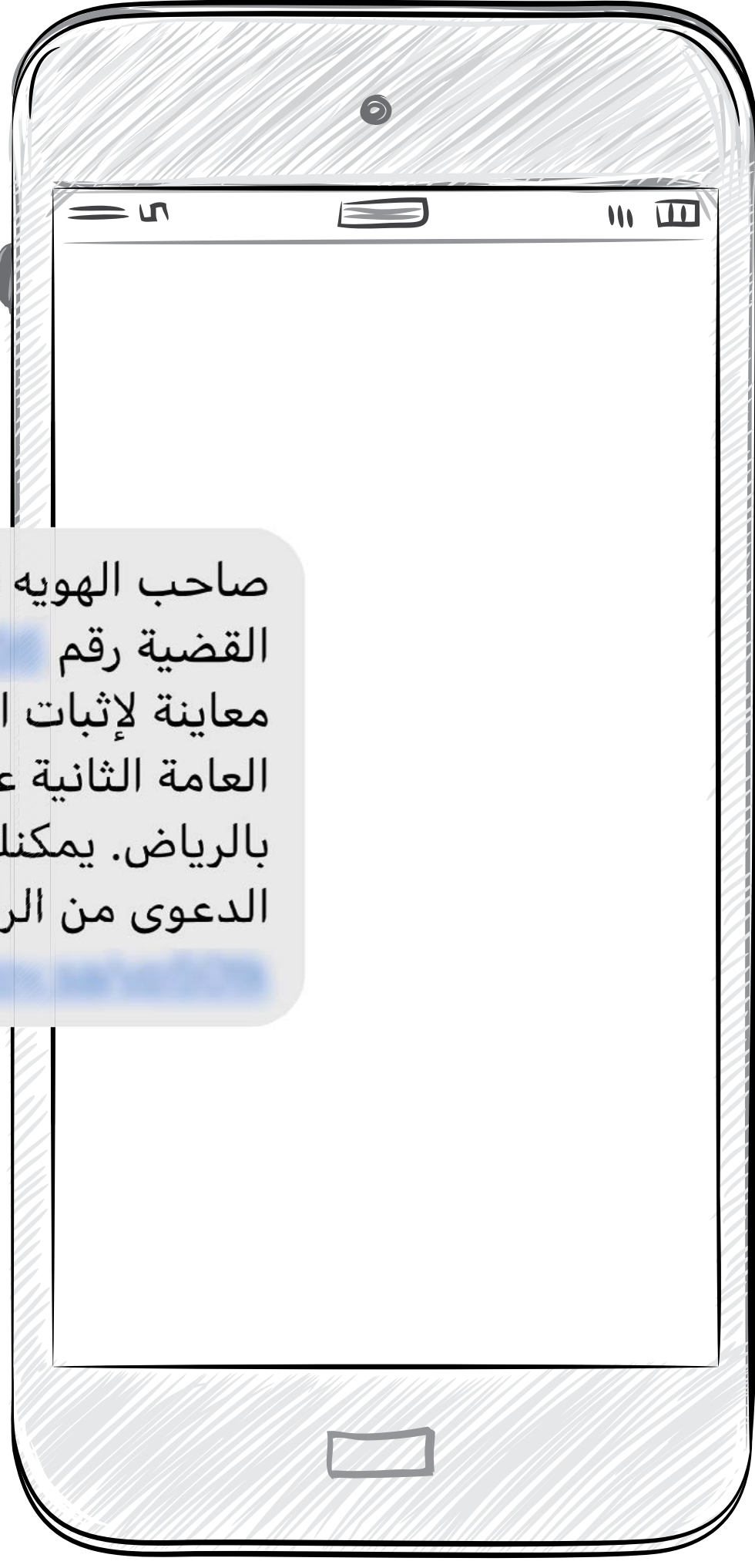
بدأت وزارة العدل تطبيق مشروع الربط الإلكتروني بين محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف، لانتقال القضية إلكترونياً بشكل كامل، مما اختصر نحو 30 يوماً من مدة نقل المعاملات، الأمر الذي يسهم في سرعة إنجاز قضايا المستفيدين.

إعادة حقوق المتضررين من تعثر المساهمات العقارية

أقر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، إنشاء دائرة قضائية مختصة بالمساهمات العقارية في 3 رجب 1437هـ، ونجحت الدائرة في إغلاق العديد من القضايا لمساهمات متعثرة، حيث إن بعضها متعثر منذ 40 عاماً.

مبالغ المساهمات المستردة تجاوزت 12 مليار ريال

عدد المتضررين أكثر من 30 ألف مساهم



صاحب الهوية 1108*** تم إحالة
القضية رقم [REDACTED] 'دعوى
معاينة لإثبات الحالة' لدى الدائرة
العامة الثانية عشر بالمحكمة العامة
بالرياض. يمكنك الإطلاع على صحيفة
الدعوى من الرابط [https://\[REDACTED\]](https://[REDACTED])

التبليغ الإلكتروني

اعتمدت وزارة العدل الرسائل النصية المرسلة عبر الهاتف المحمول الموثق، أو البريد الإلكتروني، أو إحدى الحسابات المسجلة في أي من الأنظمة الآلية الحكومية، كوسائل إلكترونية في التبليغات القضائية منتجة لآثارها النظامية، إنفاذاً للأمر الملكي الكريم في هذا الشأن. وتهدف الخدمة إلى سرعة إنجاز القضايا وتحقيق الضمانات العدلية لأطراف الدعوى مما يعود بالأثر الإيجابي على سرعة الفصل في القضايا وإيصال الحقوق لأصحابها وردع المماطلين، حيث نتج عن خدمة التبليغ الإلكتروني ارتفاع نسبة حضور أطراف الدعاوى في الجلسة الأولى.



الإسناد والتنظيم الإداري في المحاكم

عملت وزارة العدل على تطوير المحاكم إداريًا وإعداد الهياكل التنظيمية والأوصاف الوظيفية وإعادة هندسة الإجراءات لأنواع المحاكم ودرجاتها وأحجامها كافة، والخروج بنموذج عمل تشغيلي موحد يراعي الفروقات بين المحاكم؛ مما يساهم في رفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة العدلية من خلال الحد من تدفق الدعاوى للمحاكم وتقليل المواعيد وزيادة الإنتاجية ودعم تحقيق العدالة الناجزة وبما ينعكس إيجابًا على تجربة المستفيدين وتطوير أعمال الإسناد القضائي لجميع القضايا التي ترد المحاكم.

رفع جودة التبليغات القضائية للشركات

رفعت وزارتنا العدل والتجارة جودة التبليغات القضائية, وسهلتا على الشركات آلية تحديث بياناتها, وإضافة مفوض بالتبليغات القضائية؛ لتسهيل وصول البلاغات وتنظيم المسؤوليات، وتيسير الأعمال التجارية.

إجمالي عدد التبليغات
في القضايا التجارية

1,1 مليون <



تسجيل الدخول

عبر Elfile.mci.gov.sa

على نظام الدخول الموحد الخاص بوزارة التجارة لتصل التبليغات القضائية للمفوض إلكترونياً على الرقم المسجل في أبشر.

اختصار مدة تنفيذ الأوامر القضائية من شهرين إلى 72 ساعة

فعلت وزارة العدل منظومة الربط الإلكتروني مع الجهات ذات الصلة لتفعيل أوامر قضاء التنفيذ المتعلقة بالحجز على الأموال أو القبض أو المنع من السفر، وقد أدى ذلك إلى اختصار المدة الزمنية التي يستغرقها تنفيذ الأوامر القضائية والتي كانت تتجاوز الشهرين في بعض الحالات، ليصبح إنجازها في غضون 72 ساعة من إصدار الأمر.

إطلاق برنامج تفاعلي لمتابعة قضايا السجناء عن بعد

دشنت وزارة العدل برنامجاً تفاعلياً يقوم على وضع بيانات دقيقة وإحصاءات عن قضايا السجناء، والمتابعة العملية لقضاياهم عن بعد، يعطي مؤشرات إحصائية متعددة.

انتقال الدوائر الجزائية لوزارة العدل

انهت وزارة العدل وديوان المظالم عملية نقل الدوائر الجزائية التابعة لديوان المظالم إلى وزارة العدل في فترة وجيزة.

جائزة التميز القضائي

اعتمد المجلس الأعلى للقضاء جائزة سنوية للقضاة العاملين في المحاكم تحت مسمى "جائزة التميز القضائي"، وتهدف إلى تحفيز القضاة لبذل المزيد من الجهود لتحقيق العدالة بجودة وإتقان، وخلق بيئة عمل محفزة لتشجيع الإثراء المعرفي القضائي.

معايير تقييم الفائزين:

- الإنجاز والإنتاجية لأعداد الأحكام والقرارات والجلسات والقضايا.
- مراعاة المدد النظامية وزمن إغلاق القضايا.
- معيار جودة وسلامة الصياغة والإجراءات واستيفائها.
- جودة تسبيب الأحكام وتكييفها ومنطوق الحكم.
- الإثراء والابتكار، وذلك من خلال تقديم البحوث والدراسات التي من شأنها إثراء المحتوى القضائي.
- تقييم المستفيدين من عملية التقاضي.

إصدار قواعد الدعاوى الكبيرة

عمل المجلس الأعلى للقضاء على تجويد العمليات القضائية ذات الأهمية العالية وضمان جودة ودقة المخرجات وذلك في الدعاوى الكبيرة التي صدرت لها قواعد عدة تنظم مسارها ومتطلباتها، فيما رفع المجلس عدد الدعاوى اليسيرة من حيث الإجراءات وتقليص المتطلبات؛ لمواكبة المتغيرات المتسارعة وتسريع إجراءات العمليات القضائية في الدعاوى اليسيرة.

نقل اختصاص النظر في مخالفات حقوق المؤلف

أقر المجلس الأعلى للقضاء نقل اختصاص النظر في مخالفات حقوق المؤلف والدعاوى المتعلقة ببراءات الاختراع إلى المحاكم التجارية، وتدريب القضاة المعنيين بنظر مخالفات نظام حقوق المؤلف وحصر القضايا المقيدة كافة لدى الهيئة المعنية بذلك، وتوفير المبادئ القضائية الدولية في الملكية بعد ترجمتها، وذلك إنفاذاً لقرار المجلس المتعلق بنقل اختصاص اللجان شبه القضائية إلى القضاء التجاري.



الخدمات الذاتية للقضاة

أطلق المجلس الأعلى للقضاء خدمات ذاتية للشؤون الوظيفية للقضاة، أسهمت في توحيد مصدر البيانات وإنجاز الطلبات في وقت قياسي، وتهدف الخدمات لتطوير المسار السريع للطلبات الخاصة بالشؤون الوظيفية للقضاة.

بلغت الطلبات المنجزة ذاتياً

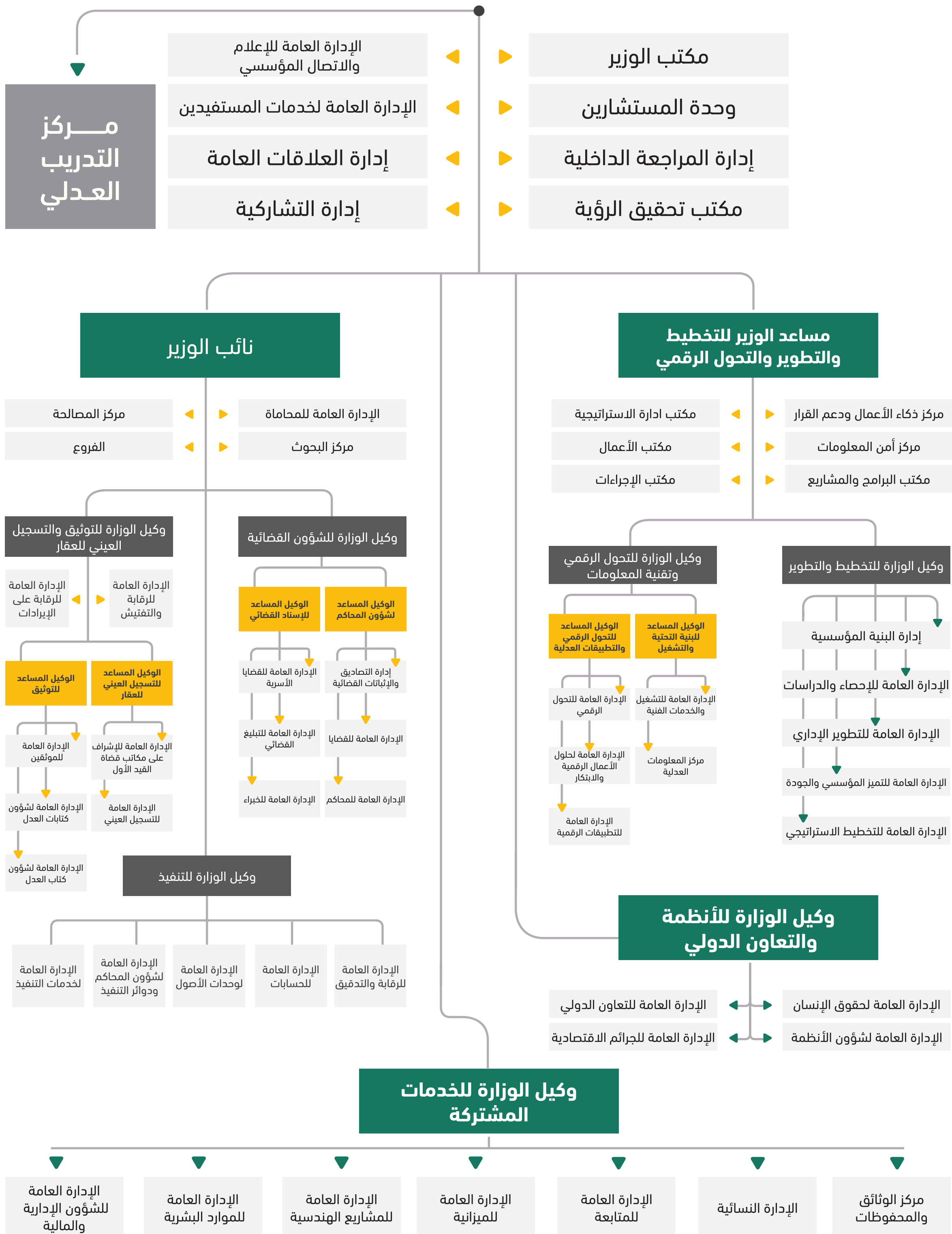
14 ألفاً

إعادة الهيكلية

إعادة هيكلة وزارة العدل

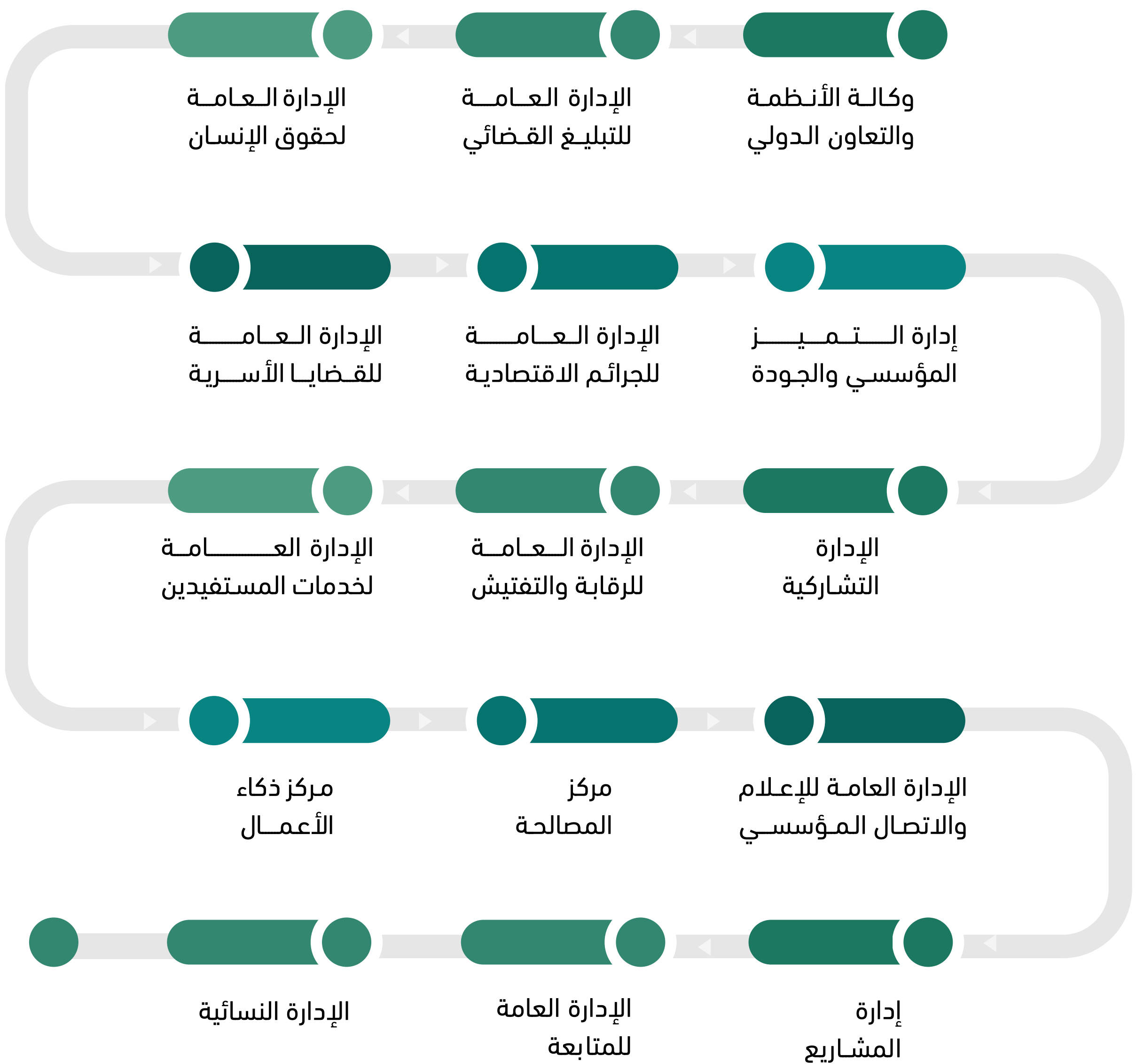
أعاد وزير العدل تشكيل الهيكل التنظيمي لوزارة العدل بما يضمن تطوير الخدمات القضائية والعدلية من خلال بناء مؤسسي كفاء، ومواكباً لرؤية المملكة 2030.

الوزير



إنشاء وكالات وإدارات جديدة

استحدثت وزارة العدل عدداً من الوكالات والإدارات العامة في عدة مجالات وهي:

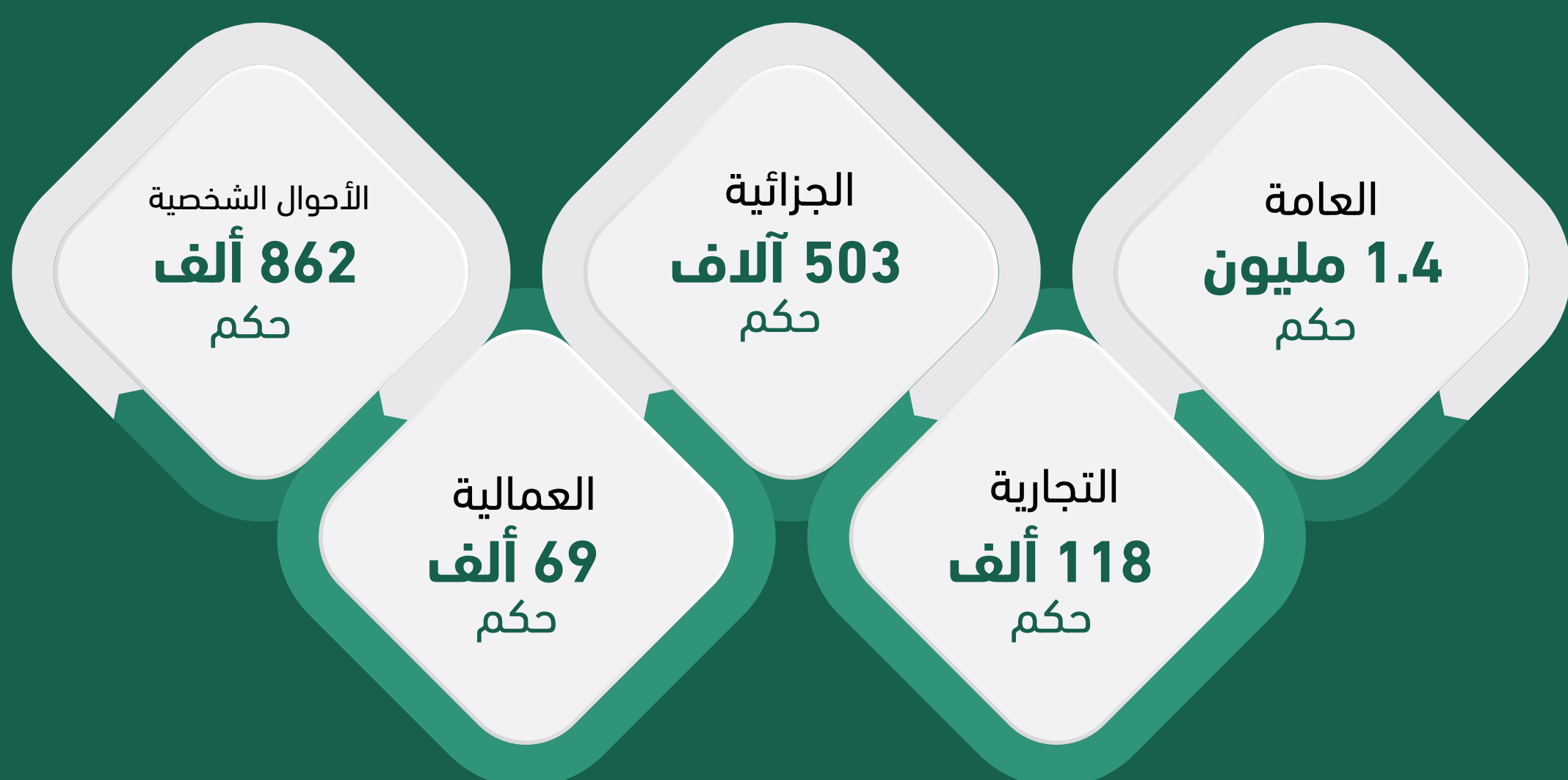


أرقام القضاء

خلال الفترة من 2015 إلى 2020

الأحكام الصادرة

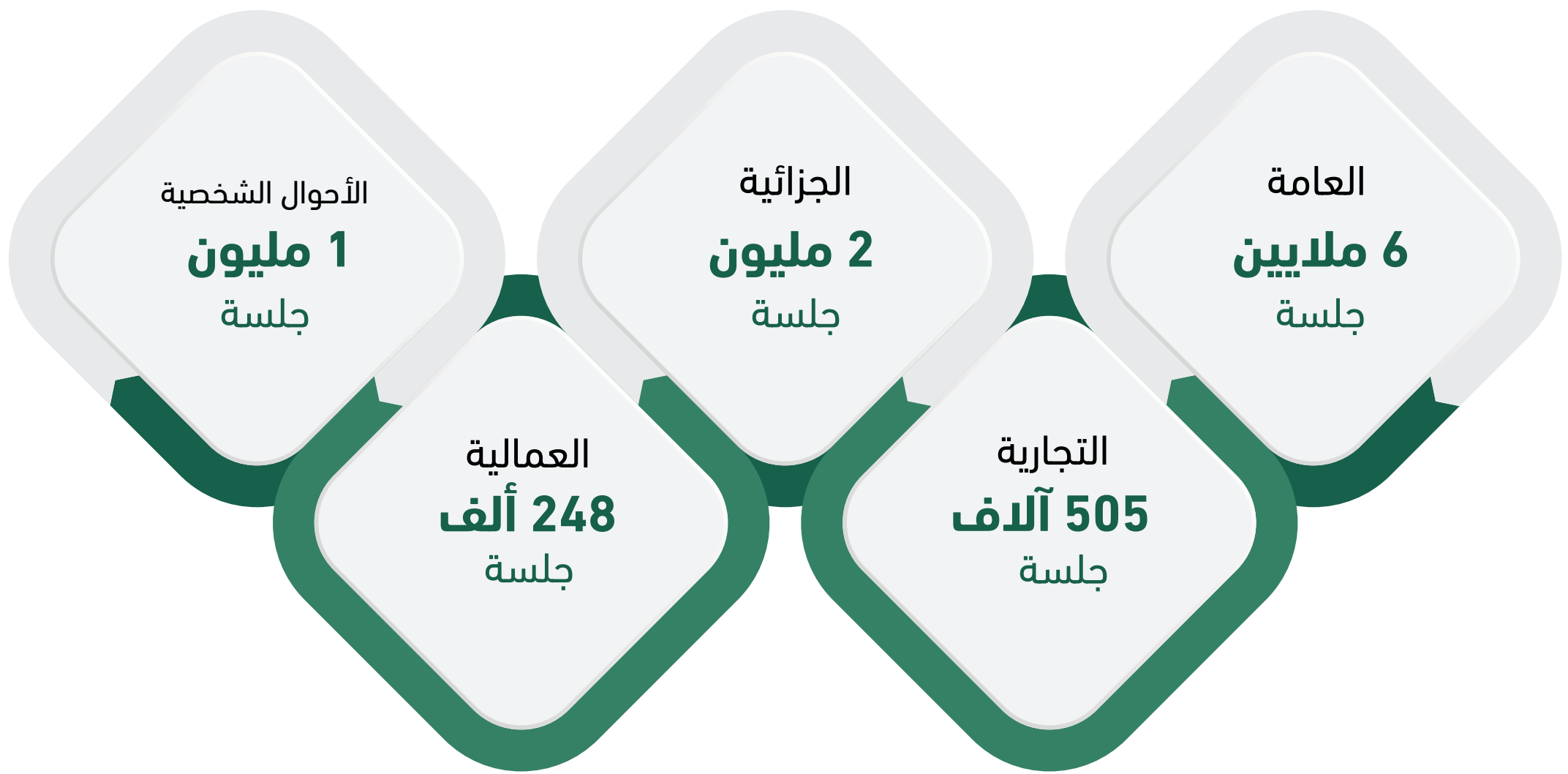
منذ 2015 حتى 2020



الإجمالي
3 ملايين حكماً

الجلسات المنعقدة

منذ 2015 حتى 2020



الإجمالي

10 ملايين جلسة



التنفيذ

التحول الرقمي في التنفيذ

أطلقت وزارة العدل التحول الرقمي للتنفيذ بهدف إيجاد الحلول التكنولوجية المبتكرة، وتعزيز القدرات الرقمية لمحاكم التنفيذ بمختلف إجراءاتها بغية التيسير والتسهيل على المستخدمين، والتي تتسق في نهاية المطاف مع التوجّه المُمنهج للوزارة نحو التحول الرقمي في جميع خدماتها.

إجمالي طلبات التنفيذ أكثر من **3 ملايين** طلب

99%

من طلبات التنفيذ يتم
التعامل معها إلكترونياً

إلغاء إيقاف الخدمات

أنهت وزارة العدل - بمعالجة تنظيمية- ما يسمى "إيقاف الخدمات الحكومية الإلكترونية"؛ ليقصر الأمر على منع التعامل "المالي" فقط طبقاً لنظام التنفيذ، كما أقر وزير العدل وضع ضوابط لمدة الحبس التنفيذي بعد طلب طالب التنفيذ، وتقنيه استرعاءً لسن المنفذ ضده ووضعه الأسري، بعد تعديلات جديدة أقرت على اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ.

عدد الموقفة خدماتهم **صفر**

محاكم التنفيذ بلا ورق

بدأت محاكم التنفيذ الاستغناء عن الورق في تعاملاتها مع المستفيدين بعد تطبيق مشروع "محكمة بلا ورق" في جميع محاكم التنفيذ، ليكتمل بذلك تطبيق المشروع في جميع محاكم التنفيذ بمناطق المملكة كافة. وضمن مسار الوزارة الاستراتيجي في التحول الإلكتروني في شتى تعاملاتها وخدماتها مع المستفيدين، بما يمكن "طالب التنفيذ" من معالجة طلب التنفيذ من حيث تقديمه وتعديله وإنهائه وإرفاق المرفقات إلكترونياً من دون الحاجة للتردد وزيارة المحكمة، وكذلك يمكن للمنفذ ضده الاستفادة من الخدمات الرقمية دون الحاجة للأوراق.

Ministry of Housing
إيجار
EJAR

Ministry of Housing
إيجار
EJAR

Ejar
إيجار
Unified Contract
الموحد Contract

يعتبر هذا العقد عقدًا موثقًا وفقًا لتعليمات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣١) وتاريخ ٢٠٢٠ / ٤ / ١٤ هـ

١ بيانات العقد

Contract Type:	نوع العقد:	Contract No.:	رقم سجل العقد:
Contract Sealing Location:	مكان إبرام العقد:	Contract Sealing Date:	تاريخ إبرام العقد:
Tenancy End Date:	تاريخ نهاية مدة الإيجار:	Tenancy Start Date:	تاريخ بداية مدة الإيجار:

٢ بيانات المؤجر

Name:	الاسم:		
ID Type:	نوع الهوية:	Nationality:	الجنسية:
ID Copy:	نسخة الهوية:	ID No.:	رقم الهوية:
Email:	البريد الإلكتروني:	Mobile No.:	رقم الجوال:

٣ بيانات المستأجر

Name:	الاسم:		
ID Type:	نوع الهوية:	Nationality:	الجنسية:
ID Copy:	نسخة الهوية:	ID No.:	رقم الهوية:
Email:	البريد الإلكتروني:	Mobile No.:	رقم الجوال:

٤ بيانات ممثل المستأجر

The tenant is represented by himself.	المستأجر ممثل بنفسه.
---------------------------------------	----------------------

٥ بيانات المنشأة العقارية والوسيط

Brokerage Entity Name:	اسم المنشأة العقارية:		
Brokerage Entity Address:	عنوان المنشأة العقارية:		
Landline No.:	رقم الهاتف:	CR No.:	رقم الترخيص التجاري:
Fax No.:	رقم الفاكس:		
Broker Name:	اسم الوسيط:		
ID Type:	نوع الهوية:	Nationality:	الجنسية:
ID Copy:	نسخة الهوية:	ID No.:	رقم الهوية:
Email:	البريد الإلكتروني:	Mobile No.:	رقم الجوال:

٦ بيانات الممثل

Name:	الاسم:		
ID Type:	نوع الهوية:	Nationality:	الجنسية:
ID Copy:	نسخة الهوية:	ID No.:	رقم الهوية:
Email:	البريد الإلكتروني:	Mobile No.:	رقم الجوال:

عقد الإيجار سند تنفيذي

أعلنت وزارة العدل أن عقود الإيجار المسجلة في شبكة "إيجار" تعد سنداً تنفيذياً؛ مما يمكن المستفيد من تقديم طلب سداد دفعة مستحقة أو طلب إخلاء العقار بناء على الشروط النظامية مباشرة لدى محكمة التنفيذ، دون الحاجة لتقديم دعوى في المحكمة العامة.

عدد طلبات التنفيذ
على عقود الإيجار تبلغ
87 ألفاً



صالات الاستقبال المركزية بمحاكم التنفيذ

دشنت وزارة العدل صالة الاستقبال المركزية في محكمتي التنفيذ بالرياض وجدة -كمرحلة أولى-، لتقديم الخدمات المتكاملة للمستخدمين في مكان مركزي مهياً لاستقبالهم وتلبية جميع احتياجاتهم ومتطلباتهم بكل سهولة ويسر دون عناء مراجعة الدوائر القضائية.

وتوفر الصالة جميع المتطلبات والتجهيزات الفنية التي تضمن تقديم الخدمة بجودة وبسرعة، ويستهدف المشروع تنظيم العمل في محاكم التنفيذ وتسهيل إجراءات المستخدمين، ورفع مستوى الرضا لدى المستخدمين من قضاء التنفيذ من خلال تقديم الخدمات بسرعة وبسهولة وبجودة، ورفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة العدلية.

ضوابط للحد من مخالفات نشاط التمويل

إقرار ضوابط تضمن الحد من ممارسة نشاط التمويل من غير المرخص لهم وفق نظام مراقبة شركات التمويل بما يكفل دقة رصد المخالفين وتسريع محاكمتهم وإيقاع العقوبات المقررة عليهم نظاماً؛ بما يضمن حماية الاقتصاد، والمنع من استغلال احتياجات العموم بتمويلهم بطرق غير نظامية.

الربط بين وزارة العدل والبنك المركزي للحد من التمويل غير المشروع يضمن:

إيقاع العقوبات المقررة عليهم نظاماً.

تسريع محاكمتهم.

دقة رصد المخالفين.

بهدف:



الحد من استغلال احتياجات العموم بما لا يتوافق مع ملاءتهم المالية.



المنع من استغلال احتياجات العموم بتمويلهم بطرق غير نظامية.



حماية الاقتصاد.

منصة نافذ للسندات التنفيذية



دشنت وزارة العدل منصة نافذ للسندات التنفيذية، والتي تتيح للأفراد والمنشآت خدمات إنشاء وحفظ وإدارة سندات التنفيذ إلكترونياً في بيئة آمنة وموثوقة، تمكنهم من التعامل مع سندات التنفيذ إلكترونياً، بدءاً من خدمة السند للأمر الإلكتروني في المرحلة الأولى، وفيها يستطيع المستفيد إصدار السندات والموافقة عليها ومتابعة حالتها والاطلاع على تفاصيلها في أي وقت، وترتبط بوزارة العدل ومحاكم التنفيذ، تيسيراً على المستفيدين.

عدد المستفيدين من منصة نافذ حتى الآن **100 ألف مستفيد**

عدد السندات الصادرة من منصة نافذ: **140 ألف سند**

نافذ Nafith

الرئيسية السندات التنفيذية أسئلة شائعة تواصل معنا

حساب شركات حساب أفراد

الدخول الى الحساب

الرجاء ادخال المعلومات في الحقول التالية لتسجيل الدخول

رقم الهوية

كلمة المرور

تسجيل الدخول

نسيت كلمة المرور الخاصة بك؟

أو

إنشاء حساب

منصة السندات التنفيذية

منصة نافذ تتيح للأفراد والمنشآت التعامل مع السندات الإلكترونية

إصل بنا على الرقم الموحد 920033457



المزاد الإلكتروني



تمكّن منصة المزاد الإلكتروني المحاكم من طرحها للبيع بشكل إلكتروني كامل، مما يتيح لجميع المشاركين إمكانية الدخول والمزايدة بشكل مباشر، دعماً لتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، والمضي قدماً نحو تحقيق رؤية المملكة 2030 في التحول الرقمي، وتعزيزاً لمبدأ الشفافية والنزاهة، وجرى إسناد مزادات التنفيذ والتصفية الأصول إلى مركز الإسناد والتصفية.

○ المزادات المطروحة < 521

○ عدد المسجلين بالمنصة << 8419

○ المزادات المباعة < 330

قيمة المزادات

1.205 مليار



مركز الإسناد القضائي للتنفيذ

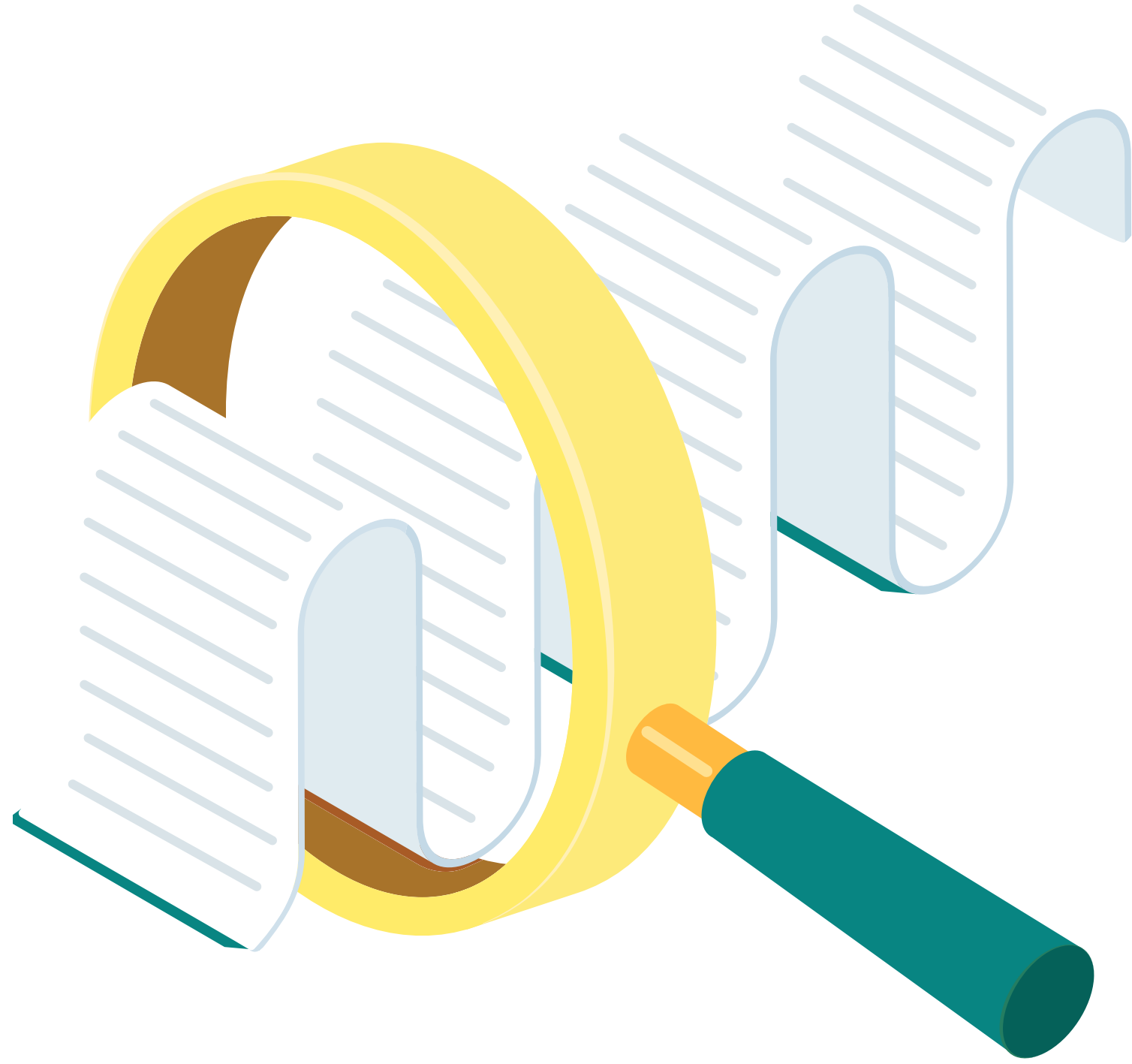
يهدف إلى تقديم الإسناد لمحاكم التنفيذ من خلال تدقيق طلبات التنفيذ والتحقق من سلامتها واستكمالها للمتطلبات النظامية وتهيئة القرارات والإجراءات لدوائر التنفيذ، ومتابعة إجراءات وعمليات التنفيذ، وتدقيق المنازعات الواردة عليها وطلبات الإعسار، لتحقيق السرعة والجودة في تنفيذها.



مبادرة السداد الإلكتروني في تنفيذ الأحكام

عملت وزارة العدل على تطوير وأتمتة الإجراءات والعمليات الخاصة بدفع المستحقات المالية المترتبة على أوامر المحاكم بتنفيذ السندات التنفيذية عن طريق إتمامها من خلال نظام سداد إلكتروني من حساب المنفذ عليه دون الحاجة إلى شيكات أو أوراق نقدية؛ ما يسهم في تقليل تدفق المراجعين على صناديق محاكم التنفيذ وأتمتة الخدمات التي تعمل على تقليل الأخطاء اليدوية في عمليات السداد، إضافة إلى ضبط العمليات المالية وتعزيز الرقابة.

أسهمت المبادرة في تسريع عملية رفع العقوبات بشكل مباشر بعد سداد المنفذ ضده للقاتورة.



التحقق الإلكتروني من السندات

أطلقت وزارة العدل خدمة التحقق الإلكتروني من سندات التنفيذ، بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ بما يساهم في استغناء المستفيدين عن مراجعتها، ويساعد على تقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية. وتُمكن الخدمة القضاة، من التحقق إلكترونياً من استيفاء السند للشروط النظامية، ما أضاف مزيداً من التسهيلات الإجرائية للمستفيدين وقلل من زيارة المستفيد للمحكمة، مع إشعار الأطراف بالإجراءات المتخذة من خلال الرسائل النصية وبوابة ناجز.



إشراك القطاع الخاص في الأعمال المساندة لقضاء التنفيذ

عززت وزارة العدل قدرات قضاء التنفيذ من خلال الترخيص للقطاع الخاص للقيام ببعض أعمال التنفيذ عبر الاستعانة بشركة أو أكثر للقيام بأعمال التنفيذ أو بعضها تحت إشراف القضاء المختص، بحيث يتم بناء نموذج الشراكة مع القطاع الخاص والتعاقد معه لتنفيذ الأعمال المساندة بحسب نموذج الشراكة والمحددات بعد العمل على تطوير واعتماد اللوائح التنظيمية الممكنة ذات العلاقة وتأطير الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص بنموذج حوكمة يضمن المراقبة المستمرة لطريقة تنفيذ الأعمال وجودة وكفاءة تقديم الخدمات للمستخدمين.



إطلاق مركز الإسناد والتصفية "إنفاذ"



يعد مركز الإسناد والتصفية (إنفاذ) أحد مبادرات برنامج التحول الوطني الهادفة إلى تحقيق التميز في الأداء الحكومي ورفع كفاءة المنظومة العدلية وخدماتها، وهو جهاز حكومي بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، يهدف إلى تحقيق التعاون بين الجهات القضائية والحكومية فيما يسند إليه من مهام تتعلق بالتصفية والبيع، من خلال إسنادها إلى القطاع الخاص بشكل شفاف وتنافسي. ويسعى المركز إلى تطوير منظومة عمل متكاملة لتعزيز قيمة الأصول واستيفاء الحقوق في أعمال التصفية المتعلقة بالتركات والشركات والصناديق والمساهمات، وبيع الأصول وغير ذلك من أموال، كما تشمل أعماله تصفية ما يسند إليه بهدف رفع كفاءة الإنفاق، وذلك عن طريق تطوير منصة إلكترونية وأنظمة أتمتة مرنة وشفافة.

مبادرة تنفس



هيأت وزارة العدل نحو 31 مركزًا لتنفيذ أحكام الرؤية والحضانة في مناطق المملكة المختلفة، ضمن مبادرة شمل التي تهدف إلى تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي لأطراف النزاع (الوالدين - والأطفال)، وحماية حقوق الأطفال المحضونين، وتوفير بيئة تحقق فيها عوامل الأمن والسلامة، وجميع أوجه الدعم (المكان المناسب، آليات لتنسيق الزيارات، دعم للوالدين)؛ لرفع جودة الخدمات المقدمة وتوفير حقوق الطفل وحفظ خصوصية الأسرة، بالتعاون مع القطاع غير الربحي

إجمالي المستفيدين من خدمات المبادرة

34 ألف مستفيد

ما بين أطفال ووالدين

إحصاءات التنفيذ منذ 2015 حتى 2020



رحلة المستفيد طالب التنفيذ للمسار المالي

تقديم طلب إلكتروني
عن طريق بوابة
ناجز Najiz.sa

القيد
والتدقيق.

الإحالة
للدائرة.

إصدار قرار مادة
34 التبليغ.

إذا لم يسدد المنفذ ضده
خلال **5 أيام** يطبق بحقه
النظام بشكل آلي.

السداد من خلال
الخدمات الإلكترونية
المصرفية.

إصدار فاتورة سداد للمنفذ
ضده **في حال تم سداد**
كامل المبلغ يتم إنهاء
الطلب بشكل آلي.

وفي حال تم السداد عبر
فاتورة سداد يتم رفع جميع
الإجراءات القضائية بشكل
آلي.

يتم تحويل المبلغ المدفوع
عبر فاتورة سداد إلى حساب
طالب التنفيذ بشكل آلي.

ويمكن لطالب التنفيذ
إنهاء الطب أو التنازل عبر
بوابة ناجز.

التوثيق

التحول الرقمي للتوثيق

أطلقت وزارة العدل، التحول الرقمي في قطاع التوثيق، الذي يتضمن عدداً من الخدمات العدلية الرقمية؛ بهدف الاستغناء عن الورق، والتيسير على المستفيدين؛ بما يغنيهم عن الحضور إلى مقرات كتابات العدل.

التحول الرقمي للتوثيق من شأنه توفير أكثر من

8 ملايين ورقة سنوياً



وزير العدل معلناً نهاية استخدام الورق
في كتابات العدل ويكلف آخر ورقة

26 صفر 1440 هـ

الوكالة الإلكترونية



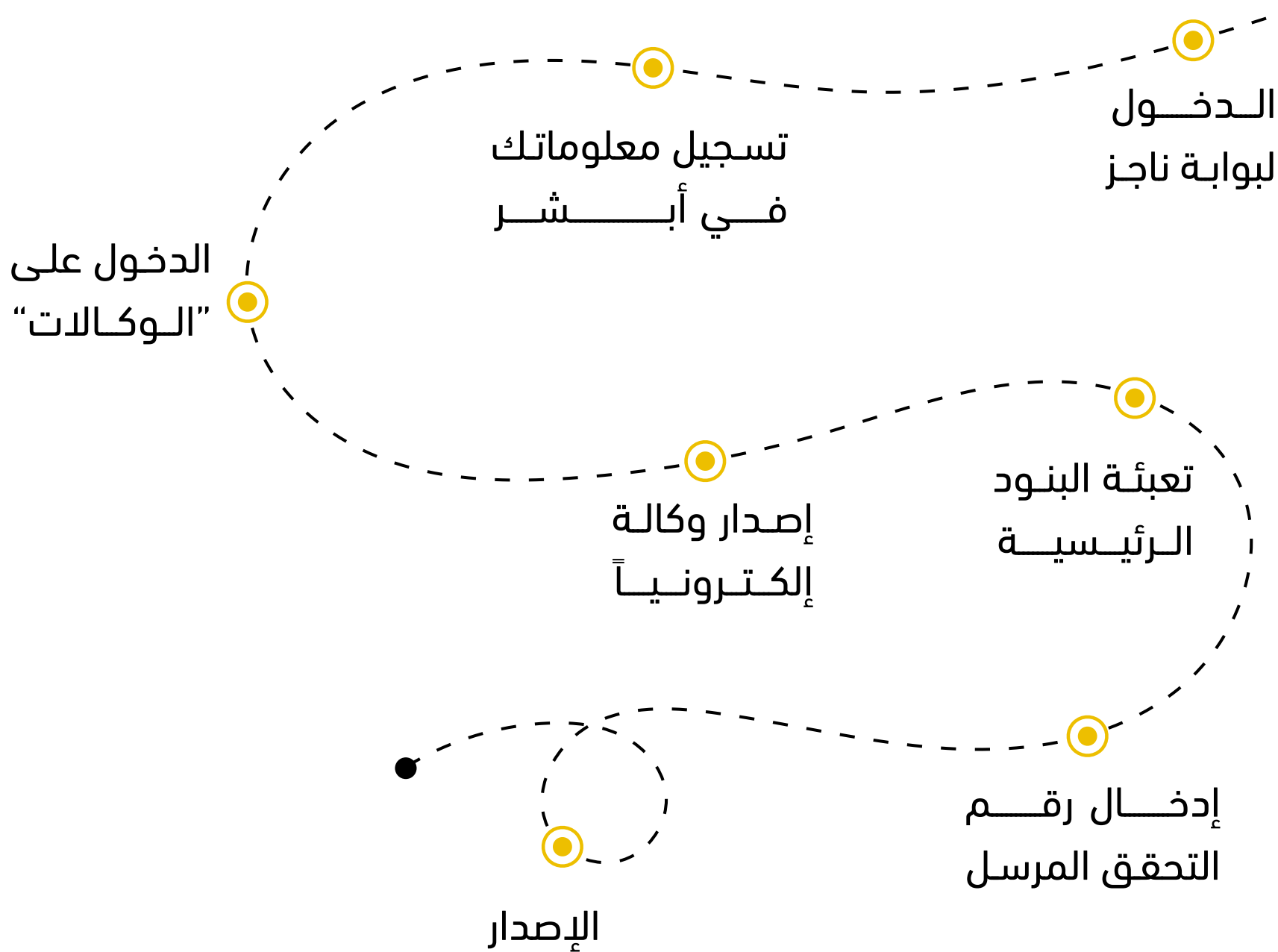
أتاحت وزارة العدل إصدار الوكالات بجميع أنواعها من خلال بوابة **ناجز** **najiz.sa** وذلك للمستخدمين الذين أصدروا وكالات في السابق، للحد من ذهاب المستخدمين الى الدوائر الحكومية، وتعزيز التعاملات الإلكترونية حيث فاق عدد الوكالات 4.5 ملايين وكالة صادرة من خلال القنوات الإلكترونية للوزارة منذ تدشين الخدمة في العاشر من ربيع الأول 1440 هـ.

إجمالي الوكالات الصادرة
إلكترونياً حتى الآن أكثر من
4.5 ملايين
وكالة

إصدار الوكالة إلكترونياً



يمكن إصدار وكالة إلكترونياً واعتمادها بشكل مباشر دون الحاجة إلى زيارة كتابة العدل، كما يتم إشعار أطراف الوكالة كافة بإتمام إصدارها



الإفراغ العقاري الإلكتروني



أطلقت وزارة العدل خدمة إفراغ العقارات إلكترونياً لتمكّن المستخدمين من بيع ونقل الملكية العقارية بالكامل دون الحاجة إلى زيارة كتابات العدل والبنوك لإصدار شيك مصدق بالمبايعة، في عملية إلكترونية متكاملة من خلال الحساب البنكي الوسيط الخاص بوزارة العدل، وذلك بالشراكة مع مؤسسة النقد العربي السعودي ومجموعة من البنوك التجارية حيث تجاوز عدد صفقات الإفراغ العقاري الإلكتروني 34,000 إفراغ إلكتروني.

بقيمة تجاوزت الـ

1,4 مليار ريال

البنوك التجارية المشاركة في الخدمة



العقد الإلكتروني للزواج

أطلقت وزارة العدل خدمة العقد الإلكتروني للزواج، بهدف توثيق البيانات إلكترونياً بشكل كامل، وأتمتة إجراءات عقد الزواج من المنزل، وتقديمها إلى المستفيدين بجودة وأمان، الأمر الذي من شأنه أن يحدث تحولاً إيجابياً كبيراً في تسجيل وقائع الزواج بالمملكة، بما يخدم المستفيدين ويسر تعاملاتهم العدلية.

40 ألف

بلغ إجمالي عدد عقود
الزواج الإلكترونية

عقد زواج إلكتروني منذ تدشين الخدمة



إلغاء الاختصاص المكاني

ألغت وزارة العدل الاختصاص المكاني لعموم كتابات العدل والموثقين وفق ستة ضوابط، وذلك بعد تقييم التجربة خلال مرحلتها الأولى في مدينة الرياض. ويتيح القرار للمستفيدين تنفيذ العمليات التوثيقية على العقارات في أي مدينة لدى كتابات العدل أو الموثقين والموثقات المعتمدين، دون الارتباط بمكان العقار.



ضوابط لإلغاء الاختصاص المكاني

- 1 | تطبق على الصكوك الصادرة بالنظام الشامل لمعلومات الثروة العقارية.
- 2 | تقتصر على عمليات البيع والشراء والهبة، والرهن، وفك الرهن لكامل العقار.
- 3 | تشمل الصكوك على أرقام قطع وتكون واقعة في مخططات معتمدة.
- 4 | تستثنى الصكوك الصادرة من مدينتي مكة المكرمة، والمدينة المنورة.
- 5 | ألا تزيد المساحة على 10 آلاف متر مربع.
- 6 | أن يكون أطراف العملية من حاملي الجنسية السعودية.

نظام التوثيق

صدر نظام التوثيق الذي يهدف إلى تنظيم الإجراءات المتصلة بالتوثيق على وجه يصح الاحتجاج بها، وتعد الصكوك والعقود الموثقة وفقاً لأحكام النظام سندات تنفيذية فيما تضمنته من التزام، وسيحقق نظام التوثيق -بعون الله تعالى- تعزيز الأمن العقاري، وتعزيز مبدأ موثوقية الصكوك، وحفظ الحقوق من خلال توثيق العقود، بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص في عمليات التوثيق، وتضمن نظام التوثيق نقل عدد من الاختصاصات المتصلة بالإقرارات التي لدى المحاكم إلى كتابات العدل، بما يسهم في تحسين تجربة المستفيد ورفع نسبة الرضا عن الخدمات التوثيقية من خلال تقديم خدمات عدلية توثيقية متكاملة ومؤتمتة تشمل جميع الأعمال الإدارية والمعلوماتية الداعمة لمنظومة التوثيق وتقديم الخدمات التوثيقية إلكترونياً دون حاجة المستفيدين لزيارة المرافق العدلية، إضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال بناء منصات خدمات نوعية، وتعزيز الأمن العقاري ورفع مستويات الشراكة مع القطاع الخاص، ورفع تصنيف المملكة في مؤشر تسجيل الملكية.

من مهام كُتاب وكاتبات العدل توثيق العقود والإقرارات، ولهم توثيق:

- الطلاق والخلع والرجعة .
- الصلح .
- عقد الزواج إذا كان أحد طرفيه سعودي الجنسية والآخر غير سعودي .
- اتفاق ذوي الشأن على الحضانة، أو النفقة، أو الزيارة. إنشاء الوقف والوصية .
- قسمة الأموال المشتركة -بما فيها العقار- إذا لم يكن فيها نزاع، أو حصة وقف أو وصية، أو قاصر، أو غائب .
- إقرار ذوي الشأن بالأموال المتلفة لأغراض التعويض عند الاقتضاء .
- إقرار من لا يحسن القراءة من ذوي الشأن .
- إفادة صاحب الشأن في الحالات الاجتماعية، والتصديق على شهادة الشهود عليها .
- إفراغ صكوك الملكية العقارية وصكوك الاستحكام المستكملة لإجراءاتها الشرعية والنظامية، وتحويل استخدام صك الاستحكام، ودمج صكوك الاستحكام وصكوك الملكية العقارية الصادرة من كتابات العدل.

كتابات العدل المتنقلة

دشنت وزارة العدل مبادرة كتابات العدل المتنقلة التي تغطي 26 مدينة في المملكة، لتقديم خدمات توثيقية في مقر المستفيدين للفئات الأكثر احتياجًا، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى والموقوفين في دور الملاحظة، إضافة إلى المرابطين على الحد الجنوبي، وخدمة هذه الفئات في المراكز النائية، وذلك من خلال مجموعة متنقلة من كتاب العدل في مختلف مناطق المملكة تعمل وفق منظومة محوكة من قبل الوزارة.



أحد المستفيدين من خدمة كتابات العدل المتنقلة

بلغ إجمالي العمليات المنجزة أكثر من

42 ألف عملية

إشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق



هيأت وزارة العدل الموثقين من القطاع الخاص ومنحتهم التراخيص اللازمة لتمكينهم من تقديم حزمة من الخدمات التوثيقية المناطة بكتابات العدل مثل: إصدار وكالات، خدمات الإفراغ، تسجيل عقود، في مختلف مناطق المملكة، حيث تعمل المبادرة على تطوير إجراءات منح التراخيص وآليات التنفيذ وتحديد وتطوير الخدمات التوثيقية والضبط والرقابة على أعمال الموثقين المرخصين ما يساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات العدلية التوثيقية وتوفيرها للمستفيدين خارج أوقات العمل الرسمي وبما ينعكس على تحسين تجربتهم، إضافة إلى ترشيد النفقات التشغيلية للوزارة، وتخفيف أعباء العمل على كتابات العدل، وتحفيز النمو للقطاع الخاص وتوفير فرص عمل لأبناء الوطن.

عدد الوكالات الصادرة من خلال إشراك
القطاع الخاص بلغت أكثر من

200 ألف وكالة



إقرار اللائحة الجديدة للموثقين

أصدر وزير العدل، قراراً بالموافقة على اللائحة الجديدة للموثقين، التي تتوافق مع الرؤى والتوجهات الحديثة للوزارة في إشراك القطاع الخاص بأعمال التوثيق ودعم الموثقين وإتاحة مزيد من الصلاحيات لهم وتجويد أعمالهم. ومنحت اللائحة الموثق حق الحصول على مقابل مالي على ما يوثقه، دون إخلال بحق الوزارة في تحديد وتنظيم ذلك، كما أجازت له توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم بما لا يخل بالقوانين الوطنية في البلد المراد إجراء عملية التوثيق فيه، ودون إخلال بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.



الإفراغ العقاري عبر الموثقين



يقدم الموثقون المعتمدون لدى وزارة العدل خدمة الإفراغ العقاري طوال أيام الأسبوع، في الوقت والمكان اللذين يحددهما المستفيد، ما يغني عن زيارة كتابات العدل، ويوفر الجهد والوقت على المستفيدين.

عمليات الإفراغ عبر الموثقين بلغت أكثر من

94 ألف عملية



اتفاقية حوكمة إجراءات إثبات الهوية العقارية

وقعت الاتفاقية بين وزارتي العدل والشؤون البلدية والقروية لحوكمة إجراءات إثبات الهوية العقارية، وتشمل الحوكمة تحديد إجراءات إثبات الهوية العقارية، بالإضافة إلى مدة وقواعد تطبيقها، والمعايير والضوابط الموضوعية والفنية للتحقق من الملكية وإصدار القرارات المساحية، وتؤسس الاتفاقية لمرحلة جديدة تعزز من الأمن العقاري وترفع موثوقية الوثائق العقارية.

التوثيق عبر السفارات

دشنت وزارة العدل نظام إصدار الوكالات الإلكترونية من خلال السفارات والقنصليات السعودية في الخارج ليستطيع المواطنون العمل بها مباشرة، بعد تقليص الإجراءات الطويلة السابقة.

بلغ عدد الوكالات الصادرة من خلال السفارات والقنصليات

6 آلاف وكالة

إلغاء التصديق اليدوي للوكالات الخارجية

ألغت وزارة العدل التصديق اليدوي للوكالات الخارجية في جميع فروعها، وذلك للوكالات المراد العمل بها خارج المملكة، والاكتفاء بالتحقق من خلال القنوات الإلكترونية.



أحد منسوبي الوزارة
داخل معامل الرقمنة

رقمنة الثروة العقارية

حصرت وزارة العدل 100 مليون وثيقة عقارية -ورقية- مؤرشفة في كتابات العدل والمحاكم، وبدأت بتحويلها إلى وثائق رقمية، من خلال مبادرة "رقمنة الثروة العقارية"، التي تهدف إلى رقمنة الوثائق العقارية كافة من خلال أرشفتها بمسحها ضوئياً وقولية بياناتها إلكترونياً، وتطوير جميع الإجراءات والنماذج المتعلقة بها مثل (الضبوط والسجلات والمعاملات العقارية) عبر تحول رقمي شامل، ما يسهل خدمات التوثيق العقاري، وتسريع عمليات البيع والشراء والرهن، وإمكانية تتبع جميع التداولات المنفذة على العقار، وتوفير بيئة إلكترونية آمنة تتيح إمكانية التحقق من الملكية العقارية ما يعزز منظومة التوثيق والأمن العقاري، ورفع كفاءة وأداء موظفي وزارة العدل من خلال المشاركة في أعمال رقمنة الوثائق العقارية المختلفة.

إجمالي الوثائق الورقية التي تم حصرها تجاوزت

100 مليون

وثيقة عقارية مشمولة بالرقمنة.

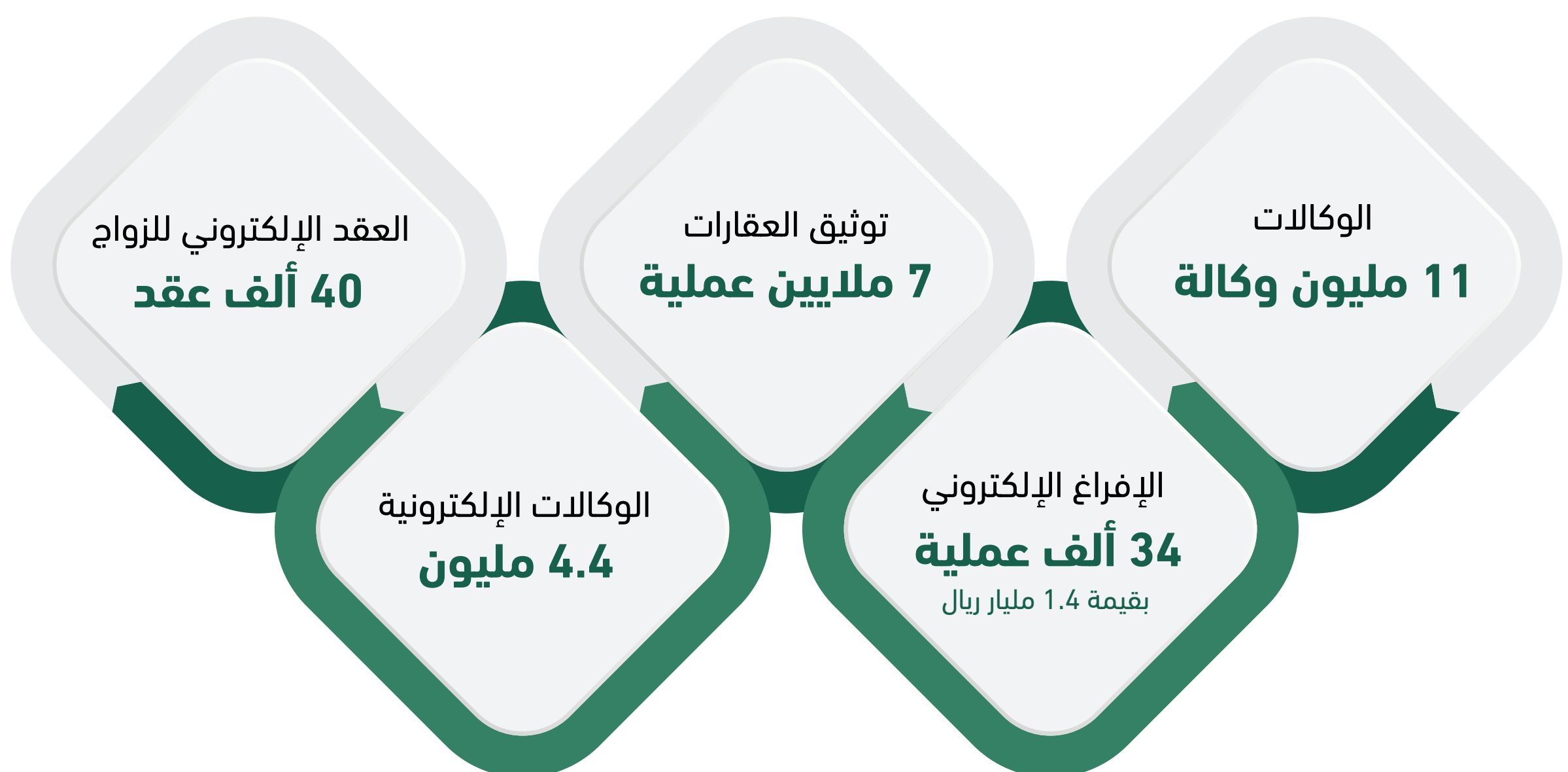
رفع الوثائق المساندة للخدمات التوثيقية من قبل المستفيد

تتيح الخدمة للمستفيد اختصار الوقت قبل الحضور لكتابة العدل ورفع الوثائق الداعمة لعمليات التنفيذ من خلال خدمة رفع الوثائق، ما يعزز نسبة التحول الرقمي للخدمات العدلية، وتحسين تجربة المستفيد.



عمليات التوثيق

منذ 2015 حتى 2020



الإجمالي
25 مليون عملية توثيق

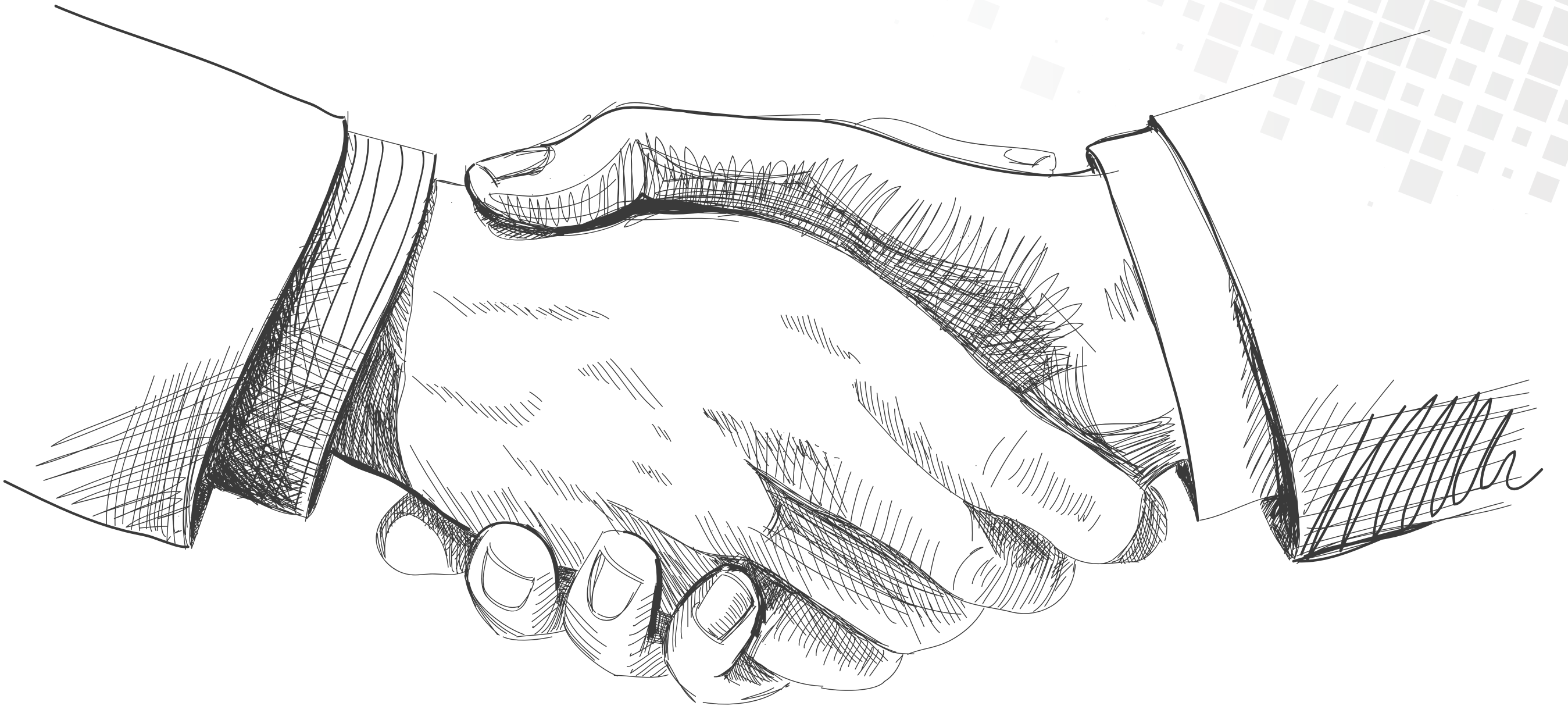
المصالحة



منح رؤساء المحاكم صلاحية إحالة الدعاوى إلى مكاتب المصالحة قبل الإحالة إلى الدائرة القضائية

أصدر وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قراراً بمنح رؤساء المحاكم صلاحية توجيه القضايا إلى مكاتب الصلح قبل إحالتها للدوائر القضائية. وحدد القرار المدة المتاحة لإجراء الصلح بين طرفي الدعوى شهر قبل إعادتها مجدداً لقسم صحائف الدعوى، شريطة أن تعقد أول جلسة للصلح خلال أسبوعين من قرار رئيس المحكمة بإحالتها لمكتب الصلح.

تُعقد أول جلسة للصلح خلال أسبوعين. الصلح بين طرفي الدعوى متاح لمدة **شهر فقط**، وفي حال عدم التوصل للصلح تحال القضية للدائرة المختصة.



اعتماد قواعد المصالحة

أقرت وزارة العدل قواعد العمل الجديدة في مكاتب المصالحة وإجراءاته، وذلك ضمن مبادرة تفعيل منظومة المصالحة، إحدى مبادرات وزارة العدل في برنامج التحول الوطني؛ والهادفة إلى جعل المصالحة والوساطة خياراً لحل النزاعات.

محاضر الصلح سندات تنفيذية

أكسبت وزارة العدل محاضر الصلح صفة السندات التنفيذية؛ إذ يعد محضر المصالحة بعد اعتماده من مركز المصالحة، من السندات التنفيذية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة في نظام التنفيذ، ما يعزز من صناعة المصالحة والوساطة في المملكة، كونها من الحلول السريعة لحل النزاعات بالتراضي.

تفعيل منظومة المصالحة

فعلت وزارة العدل منظومة المصالحة بحزمة من الخدمات والقرارات لزيادة نسبة تسوية القضايا بالصلح من مجمل القضايا التي يمكن إحالتها للصلح (بما يحقق الهدف المنشود بنسبة 25%) وبالتالي الحد من تدفق الدعاوى للمحاكم وسرعة إنجازها، وتوفير الوسائل البديلة لفض المنازعات عبر القطاع غير الربحي والقطاع الخاص، وتوظيف التقنيات الحديثة والقنوات المتعددة في تقديم الخدمات التي تسهل على المستفيدين الحصول على الخدمة وبما يساهم في تحسين تجربتهم، من خلال تطوير وتشغيل مكاتب صلح نموذجية، وتطوير ودعم باقي منظومة المصالحة، مدعومة بمنظومة رقمية.



إطلاق منصة تراضي



أطلقت وزارة العدل منصة "تراضي" لتقديم خدمة الصلح بين أطراف النزاع إلكترونياً "عن بُعد" في مراحلها كافة من تقديم الدعوى حتى الوصول إلى نتيجة دون الحاجة إلى الحضور للمحكمة، واعتماد محاضر الصلح الإلكترونية الصادرة من المنصة، وتوفير الوسائل البديلة لفض المنازعات عبر القطاع غير الربحي والقطاع الخاص، وتوظيف التقنيات الحديثة وقنوات متعددة في تقديم الخدمات التي تسهل على المستفيدين الحصول على الخدمة، وتطوير ودعم باقي منظومة المصالحة مدعومة بمنظومة رقمية.

وثائق الصلح
53 ألف وثيقة

إجمالي القضايا
المحالة للمنصة
+ 300 ألف

بوابة ناجز

najiz.sa

إطلاق بوابة ناجز



أطلقت وزارة العدل بوابة ناجز الإلكترونية najiz.sa التي أغنت المستخدمين عن زيارة المقرات العدلية، حيث تشمل على 120 خدمة عدلية في قطاعات القضاء، التنفيذ، التوثيق، المصالحة، التدريب والمحاماة؛ ما يسهم في زيادة نسبة رضا المستخدمين عن خدمات الوزارة، وسرعة وتسهيل تقديم الخدمات العدلية على المستخدمين، ورفع الكفاءة التشغيلية في الوزارة.



أهدافها:



- إتاحة خدمات الوزارة بسهولة ويسر.
- تحقيق العدالة وسرعة الإنجاز.
- تطبيق مبدأ الشفافية.
- الوصول السريع إلى المعلومة.
- توفير الوقت والجهد على المستخدمين.

عدد الخدمات المقدمة: **120 خدمة.**

عدد زوار البوابة
يوميّاً يتجاوز **70 ألف** مستفيد



#ناجز_يغنيك

خدمات نوعية تقدم عبر

بوابة ناجز



التقاضي الإلكتروني

○ عُقد من خلاله
800 ألف جلسة

○ صدر عبرها **250 ألف حكم**

التقدم بطلبات التنفيذ

○ عدد طلبات التنفيذ أكثر من
3 ملايين طلب

○ إجمالي المبالغ في الطلبات
المالية تجاوزت **1 تريليون**

الإفراغ الإلكتروني

○ استفاد منها منذ الإطلاق أكثر
34 ألف مستفيد

○ إجمالي مبالغ الصفقات العقارية
بلغ **1.4 مليار ريال**

القضاء

إجمالي خدمات القضاء **27** خدمة
المتاحة عبر بوابة ناجز

- التقاضي الإلكتروني.
- تقديم صحيفة الدعوى.
- الاطلاع على الصك الإلكتروني.
- مصادقة الضبوط.
- تبادل المذكرات إلكترونياً.
- تأجيل الجلسات إلكترونياً.

التوثيق

إجمالي خدمات التوثيق **11** خدمة
المتاحة عبر بوابة ناجز

- إصدار وكالة إلكترونية.
- تسجيل وفسخ وكالة.
- الإفراغ الإلكتروني للعقارات.
- تحديث الصكوك.

التنفيذ

إجمالي خدمات التنفيذ **22** خدمة
المتاحة عبر بوابة ناجز

- تقديم أو استعلام عن طلب.
- إنهاء أو إمهال طلب تنفيذ.
- دليل مقدمي خدمات التنفيذ المعتمدين.
- إصدار فاتورة سداد للمنفذ ضده.
- تحويل مبلغ محجوز للمنفذ ضده.

خدمة حجز موعد

إطلاق خدمة حجز موعد، التي تمكن المستفيد من حجز موعد لزيارة المرافق العدلية، حيث ظهرت الحاجة لها في جائحة كورونا "كوفيد 19"؛ لتطبيق الإجراءات الاحترازية في التباعد الاجتماعي، وقد بلغ عدد طلبات المواعيد أكثر من 100 ألف طلب في 226 مرفقاً عدلياً.

حجزك للموعد يضمن:



السلامة
والصحة العامة



سلاسة في
التنظيم



إجراءات
أسرع



حفظ
وقتك

أبرز الخدمات الذاتية عبر البوابة

المصادقة على الأحكام	الاعتراض على الحكم	استلام صك الحكم	صحيفة الدعوى
التحقق من طلبات التنفيذ	إصدار الوكالات	طلبات الإنهاءات	إضافة ممثل نظامي
تحديث الصك العقاري	خدمات المحامين	خدمات التحقق	فسخ الوكالات
رفع إجراءات قرار 46	صرف شيكات التنفيذ	إنهاء أو إهمال طلب التنفيذ	الاستعلام عن الوكالات

منصات مساندة لتحقيق
التكامل الرقمي مع بوابة ناجز



○ الخدمة متاحة عبر منصة تراضي

taradhi.moj.gov.sa



استفاد منها أكثر من

297 ألف
مستفيد

منصة رقمية

تهدف منصة تراضي إلى تسهيل عملية المصالحة بين الأطراف وتحفيزهم بتقريب وجهات النظر للوصول إلى اتفاق مرضي للأطراف



الإنهاءات

الخدمة متاحة عبر موقع الوزارة

www.moj.gov.sa



أصدر المستفيدون نحو

1.3 مليون إنهاء

العقد الإلكتروني للزواج

الخدمة متاحة عبر منصة زواج الإلكترونية

ezawaj.sa



تم إصدار نحو

40 ألف

عقد زواج إلكتروني منذ تدشين الخدمة





إطلاق منصة ذكاء الأعمال الرقمية

دشنت وزارة العدل المنصة الرقمية لمركز ذكاء الأعمال والتي تعنى بجمع وتخزين وتحويل البيانات إلى معلومات وتطوير المؤشرات القضائية الإلكترونية واستخراج النتائج، بما يضمن متابعة إنجاز الأعمال للمرافق العدلية كافة إلكترونياً، وتعزيز الشفافية من خلال نشرها على البوابة الإلكترونية لاطلاع الجميع عليها .

تضم المنصة أكثر من **60 لوحة** معلوماتية مختلفة وتحتوي على ما يزيد على **300 صفحة** تفاعلية.

الدراسات والبحوث ورصد المؤشرات

البوابة القضائية العلمية

تُعد البوابة القضائية العلمية الحل الأمثل للمتخصصين في المجال القضائي والحقوقى، وتحتوي على آلاف الوثائق والمعلومات القضائية، وتعرض البوابة بنظامها الحديث الأحكام والتسبيبات القضائية بمحرك بحث متقدم، يمكّن الباحث من البحث عن الوثائق القضائية بجميع درجاتها وتصنيفها التي تضم أكثر من خمسة آلاف تصنيف موضوعي.

تضم نحو 10 آلاف وثيقة
وتسهل على القضاة عملية
البحث في المدونات القضائية.

○ الدراسات التي قام بها مركز البحوث

يقوم المركز بعمل البحوث والدراسات الشرعية والقانونية للجهات الأخرى داخل وخارج الوزارة، حيث بلغ عدد الدراسات التي قام بها المركز 240 دراسة.

○ مشروع المساندة العلمية القضائية

خدمة إلكترونية تمكن أصحاب الفضيلة وكتاب العدل من طلب ما يحتاجونه من تعاميم وأوامر ملكية وقرارات وزارية وأنظمة ونحو ذلك، ليتم تزويدهم بها خلال يوم عمل.

○ التقرير الشهري لمستجدات الأنظمة

واللوائح والقرارات والتعاميم



يطرح مركز البحوث التقرير الشهري لأهم مستجدات الأنظمة واللوائح والقرارات والتعاميم وما طرأ عليها من تغيير؛ وذلك رغبة منه في تيسير وصول أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل والباحثين لأهم المستجدات والاستفادة منها بما ينعكس على تطوير مرفق القضاء ورفع كفاءته وجودته، مستقين ذلك من المصادر الوطنية، وهي: المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، ووكالة الأنباء السعودية، وجريدة أم القرى، والتعاميم الصادرة عن وزارة العدل.

نظام المجلات العلمية

انتهت وزارة العدل من نظام خاص بها لتحكيم البحوث وإجازتها إلكترونياً، استمراراً في مسيرة الوزارة لتسريع وتسهيل العمل من خلال القنوات التقنية المتاحة.

كما أصدرت الوزارة سبعة عشر عدداً من مجلتي العدل والقضائية خلال السنوات الخمس الأخيرة.



الإدارة العامة لتدوين ونشر الأحكام

تعنى الإدارة بنشر الأحكام القضائية؛ تعزيزاً للوعي والشفافية وخدمةً للمختصين في الجانب القضائي والحقوقى عموماً.

المشاريع التي جرى نشرها

مجموعة الأحكام القضائية

تنظم مجموعة الأحكام القضائية لعام 1435هـ في أربعة عشر مجلداً، وتحتوي 1154 حكماً قضائياً، وأُخرجت فيها الأحكام بحلّة مميزة وميسرة للاطلاع عليها وذلك بفهرستها وتصنيفها موضوعياً.



نشر الأحكام التجارية

يهدف المشروع إلى نشر جميع الأحكام التجارية المكتسبة للقطعية بعد معالجتها وإتاحة اطلاع العامة عليها؛ وذلك لتحقيق مبدأ الشفافية، وتعزيز الوعي، والإسهام في رفع مرتبة المملكة العربية السعودية عالمياً في مؤشر البنك الدولي "إنفاذ العقود"، ويتم نشرها إلكترونياً وفقاً للتوجه العالمي في الدول المتقدمة، الذي ساعد على تيسير الوصول إلى المعلومة وأعطى توسعاً في النشر حتى بلغ عدد الأحكام 18 ألف حكم تجاري.



نشر أحكام المحاكم العمالية

نشر مركز البحوث نحو 317 حكماً صادرة من المحاكم العمالية؛ وذلك لتحقيق مبدأ الشفافية، وتعزيز الوعي، حيث يتم نشرها إلكترونياً وفقاً للتوجه العالمي في الدول المتقدمة، الذي ساعد على تيسير الوصول إلى المعلومة.

إنشاء مرصد المؤشرات والتقارير العدلية الدولية

أصدر وزير العدل قراراً بإنشاء وحدة بمسمى ”مرصد المؤشرات والتقارير العدلية الدولية“ يُعنى بدراسة المؤشرات والتقارير العدلية الدولية .

ويهدف المرصد إلى أن يكون مرجعاً مركزيًا للمؤشرات والتقارير الدولية داخل الوزارة، ويتولى المهام التالية:



إنشاء مكتب التشريعات

أنشأت وزارة العدل مكتب التشريعات الذي يعد بيت خبرة احترافياً يقود التطوير التشريعي في القطاع العدلي للوصول إلى بيئة تشريعية متميزة تسهم في تحقيق العدالة الناجزة والمستهدفات التنموية.

أهدافه :

تطوير وحوكمة وصناعة التشريعات وبناء نموذج عمل ومنهجية مؤسسية، وأدوات فعالة.

تطوير البيئة التشريعية للمنظومة العدلية في القضاء والتنفيذ والتوثيق.

رفع قدرة الوزارة وكفاءتها في صناعة تشريعات عدلية ذات جودة عالية على المديين القصير والبعيد.

تطوير الوسائل المساندة للقضاء والخدمات العدلية من خلال تنفيذ المشروعات التشريعية بالأدوات والمنهجيات المطورة.

تمكين
المرأة



توظيف المرأة كاتبة عدل

وجه وزير العدل، بتعيين 100 سعودية في وظيفة كاتبة عدل، في سياق ما تشهده الوزارة من تمكين للمرأة، بوصفها موظفة أو محامية أو موثقة، وكذلك كمستفيدة من الخدمات التي تقدمها للجمهور.

قرارات متعلقة بالمرأة كمستفيدة

عززت وزارة العدل حقوق المرأة المستفيدة، عبر 20 قراراً شملت العديد من النواحي في التعاملات القضائية والعدلية، منها توجيه وزير العدل؛ مأذوني الأنكحة، بتسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح، وأن يقوم المأذون قبل ضبطه عقد النكاح بأخذ موافقة المرأة، وفق الوجه الشرعي وسماع ذلك بنفسه لفظياً، إضافة إلى حسم حق الأم في حضانة أبنائها دون دعوى قضائية، والتنفيذ الفوري لأحكام النفقة أو رؤية الصغير أو تسليمه لحاضنته، وتفعيل نظام البصمة في المرافق العدلية ما أسهم في إنجاز معاملات النساء دون مُعَرِّفٍ .

أبرزها:

- افتتاح المحاكم خارج أوقات الدوام الرسمي لتزويج من لا ولي لها أو من عضلها أولياؤها.
- الاكتفاء بالبصمة دون الحاجة لمعرفين وذلك في كتابات العدل.
- افتتاح أقسام نسائية بكتابات العدل لأول مرة لتهيئة الأماكن الخاصة لاستقبال المراجعات بما يحفظ لهن خصوصيتهن.



قرارات متعلقة بالمرأة كموظفة

شهدت وزارة العدل تمكيناً متنامياً للمرأة في أروقة الوزارة، بوصفها موظفة أو محامية أو موثقة أو كاتبة عدل. وحمل الهيكل الجديد لوزارة العدل دخول العنصر النسائي لسلم الوزارة بشكل رسمي، عبر استحداث إدارة نسائية، للمرة الأولى في تاريخ الوزارة.

- باحثة اجتماعية
- باحثة شرعية
- باحثة قانونية
- مساعدة إدارية
- مطورة برامج أولى

مجالات عمل المرأة

المؤشرات الدولية والإنجازات

والجوائز الإقليمية والدولية

المملكة تحقق تقدماً في المؤشرات الدولية

حققت المملكة، تقدماً كبيراً في مؤشري إنفاذ العقود وتسجيل الملكية العقارية، حيث تقدمت 13 مرتبة في المؤشرين المدرجين ضمن تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020، الصادر أواخر شهر أكتوبر من عام 2019 عن مجموعة البنك الدولي، والذي يتناول نتائج القياس في 190 دولة .



وفق آخر تقارير البنك الدولي

مؤشر تسجيل الملكية العقارية	32	قبل 2016
مؤشر إنفاذ العقود	103	بعد 2019
حققت المرتبة 19 عالمياً		
حققت المرتبة 51 عالمياً		

جائزة أفضل اتصال حكومي عربياً

حصدت وزارة العدل في المملكة العربية السعودية جائزة حكومة الشارقة للاتصال الحكومي في فئة "أفضل اتصال حكومي" على مستوى العالم العربي، وذلك في ختام الدورة التاسعة من المنتدى الدولي للاتصال الحكومي، وذلك لتمييز استراتيجيتها الفاعلة في التواصل مع جمهورها المستهدف .



المملكة الـ16 عالمياً في مؤشر استقلال القضاء

حققت المملكة تقدماً كبيراً في عدة مؤشرات قضائية وقانونية وتشريعية، وذلك وفق تقرير التنافسية العالمية لعام 2019، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" في جنيف. وبحسب تقرير التنافسية العالمية، قفزت المملكة 8 مراكز دولية في مؤشر "الاستقلال القضائي"، محققة الترتيب الـ16 عالمياً.

وفق تقرير التنافسية العالمية الصادر عن "دافوس"

السعودية تتقدم عالمياً

في استقلال القضاء بـ8 مراتب

أظهر تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" في جنيف، تقدم المملكة عالمياً في عدة مؤشرات عدلية، حيث قفزت 8 مراكز دولية في مؤشر الاستقلال القضائي، محققة الترتيب الـ16 عالمياً.

الحالي	السابق	التقدم	
18	29	↑ 11 مركزاً	مؤشر كفاءة الإطار القانوني للطعن في اللوائح.
16	24	↑ 8 مركزاً	مؤشر الاستقلال القضائي.
17	21	↑ 4 مركزاً	مؤشر كفاءة الإطار القانوني لتسوية النزاعات.
11	11	—	مؤشر تكيف الإطار القانوني مع نماذج الأعمال الرقمية.

ترتيب المملكة

في المؤشرات العدلية





مشروع «محكمة بلا ورق» يحصد جائزة عالمية

كرمت الأمم المتحدة في مناسبة دولية في جنيف وزارة العدل نظير حصولها على أكثر الأصوات في فئة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمبادراتها في خدمات التنفيذ الإلكتروني ومشروع "محكمة بلا ورق" ونظير تجسيدها للتحول الرقمي في خدماتها العدلية.



فوز نظام التنفيذ بشهادة التميز في منتدى القمة العالمية

فاز نظام التنفيذ بشهادة التميز في فئة البيئة الرقمية الممكنة ضمن جوائز القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS2020. ويعد منتدى القمة العالمي لمجتمع المعلومات 2020 أكبر تجمع سنوي في العالم لمجتمع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية"، وشارك في تنظيمه الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتا.

العدل تحقق أعلى نسبة في «تحوّل التعاملات الإلكترونية» في تاريخها

حققت وزارة العدل أعلى نسبة تحوّل للتعاملات الإلكترونية في تاريخها، إذ بلغت 90.94% في مرحلة التميز للتعاملات الإلكترونية الحكومية حسب تقرير "قياس للتحوّل للتعاملات الإلكترونية الحكومية".

الحصول على جائزة GOV لتقنية المعلومات

فازت وزارة العدل بجائزة GOV لتقنية المعلومات لأفضل خدمة إلكترونية قطاع الحكومة للعام 2016 عن مشروعها "برنامج ناجز للخدمات الإلكترونية".



الحصول على شهادتي الآيزو العالميتين

وزارة العدل تحصل على شهادتي الآيزو العالميتين في خدمات تقنية المعلومات وأمنها خلال العام 2016.

القطاعات المساندة والتكامل الحكومي

إطلاق صندوق النفقة



عزز صندوق النفقة مفاهيم الأمن الأسري بما يضمن حصول الفئات المستفيدة على حقوقها المالية التي تكفل أساسيات الحياة حفظاً لكرامتهم أثناء فترة النزاع وما بعدها، سعياً نحو تحقيق رؤية "أن نكون صندوقاً رائداً في توفير نفقة الأسرة في مرحلة التقاضي وعدم الاستقرار مع ضمان الاستدامة وتنمية الموارد المالية" ومواكبة لرؤية المملكة 2030 لاستقرار الأسرة التي تمثل أحد أركان الأمن المجتمعي للمحافظة على استقرارها وثباتها لتكون نواة أساسية في تنمية الوطن.

الصندوق يقدم خدماته

لـ 1500 أسرة شهرياً





الربط الإلكتروني مع 55 جهة

بلغ إجمالي الجهات التي عملت وزارة العدل على الارتباط الإلكتروني بها نحو 55 جهة، لتبادل البيانات والمراسلات عبر ربط إلكتروني؛ ليكون بديلاً عن التعاملات الورقية؛ بهدف تسريع وتيرة العمل، بما ينعكس إيجابياً على المستفيدين ويوفر عليهم الوقت والجهد.

للربط الإلكتروني الذي أنجزته وزارة العدل

11 ميزة

- تسريع إنجاز الخدمات العدلية أو
- التعاملات الإلكترونية مع الجهات الأخرى.
- الارتقاء بجودة الخدمات العدلية.
- توفير جهد ووقت المستفيدين.
- تحقيق العدالة بآليات تقنية مبتكرة.
- تسهيل الحصول على الخدمات للمستفيدين.
- فتح قنوات تواصل جديدة مع الأفراد.
- تحقيق الدقة في تنفيذ الخدمات.
- تقليل نسبة المراجعين للمرافق العدلية.
- المحافظة على سرية المعلومات.
- الاستعلام إلكترونياً دون استخدام المخططات الورقية.
- إعادة الحقوق لأصحابها بأسرع وقت ممكن.



تدشين مبنى مركز التدريب العدلي

دشنت وزارة العدل مركز التدريب العدلي، ويستهدف المركز المزوّد بأحدث الوسائل والتقنيات التدريبية، تنمية الموارد البشرية العدلية والقانونية وفق منهجية علمية ومنظومة خطط بمسارات تدريب فعّالة وتطبيقية تفي بمتطلبات المستفيدين.

○
اعتماد **297**
مدرّباً

○
إعداد **148**
حقيبة تدريبية

○
تدريب **45 ألف**
مستفيد

○
تنفيذ **1896**
دورة تدريبية

إطلاق تطبيق الموثق

أطلقت وزارة العدل، بالتعاون مع شركة ثقة لخدمات الأعمال تطبيق الموثق الذي يقدم خدمات التوثيق للمستخدمين على مدار الساعة وخلال أيام الإجازات، في الوقت والمكان اللذين يحددهما المستخدم.

عدد المستخدمين من تطبيق الموثق

أكثر من 70 ألفاً



التحول الرقمي للتراخيص العدلية

دشنت وزارة العدل التحول الرقمي للتراخيص العدلية لتوحيد إجراءات الطلب والاعتماد والإصدار لخدمات المحاماة والموثقين ومأذوني الأنكحة وخدمات التنفيذ والمصالحة تيسيراً على المستفيدين.



المرحلة الأولى خدمات المحاماة

- 

شهادة تعريف للمحامي المتدرب
- 

ترخيص الترافع عن الشخصية المعنوية الخاصة
- 

طلب ترخيص بمزاولة مهنة المحاماة

رحلة التراخيص العدلية



لا حاجة لحضور المستفيد

إشعار صاحب الطلب عند إصدار الترخيص عن طريق رسالة نصية



إطلاق برنامج تأهيل المحامين

أطلق مركز التدريب العدلي برنامجاً تأهيلياً تتراوح مدته من سنة للماجستير إلى ثلاث سنوات للبكالوريوس، يكتسب فيه المشاركون المعارف والمهارات ويتعرف على الأدوات التي تجعل منه محامياً ذا كفاءة عالية في المرافعة القضائية والاستشارات القانونية، والمجالات الأخرى ذات الصلة.

وأصدر وزير العدل قراراً بإضافة مادة لللائحة التنفيذية لنظام المحاماة برقم (3/22) من فقرتين ونصها: أ . يعتبر اجتياز برنامج تأهيل المحامين المقدم أو المعتمد من مركز التدريب العدلي خبرة في طبيعة العمل للمدة المعادلة لمدة البرنامج.

ب . يلزم المحامي المتدرب في مكاتب المحامين تقديم ما يثبت حضوره دورة تأهيلية مقدمة أو معتمدة من مركز التدريب العدلي بحيث لا تقل عن مائة ساعة تدريبية.

رقمنة خدمات المحامين

أطلقت وزارة العدل مجموعة من الخدمات الإلكترونية للمحامين والمتدربين، من خلال بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية ”ناجز“، ما يغنيهم عن زيارة مقر الوزارة، وتأتي الخدمات الجديدة، في إطار سعي الوزارة للتيسير على المستفيدين وتوفير الجهد والوقت عليهم، ومن الخدمات التي جرى رقمنتها خدمة قيد محام متدرب جديد وخدمات أخرى مرتبطة بالمحامين والمتدربين.

منصة للتعاميم



أطلقت وزارة العدل، منصة إلكترونية لأهم التعاميم الصادرة، وإتاحتها لجميع المهتمين بالشأن العدلي والقضائي وللعموم دون استثناء، وتهدف إلى إتاحة الفرصة لأطراف الدعوى والمحامين والباحثين والمهتمين الاطلاع على أهم التعاميم، التي تخدم قضاياهم أو أبحاثهم العلمية وتسهل عليهم عملية البحث والاستقصاء.

خدمات المستفيدين



مركز التواصل الموحد 1950

أطلقت وزارة العدل مركز التواصل الموحد الذي يستهدف خدمة المستخدمين بجودة عالية، على مدار الساعة عبر عدة قنوات للتواصل، حيث يقدم خدماته للمستخدمين من خلال الاتصال الهاتفي أو رسائل البريد الإلكتروني إلى جانب إتاحة التواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي.

○ مجموع المكالمات + 2.5 مليون مكالمة

○ المحادثات المباشرة + 500 ألف محادثة

○ البريد الإلكتروني + 500 ألف بريد



إطلاق مركز العمليات العدلي

أطلقت وزارة العدل مركز العمليات العدلي لمتابعة مؤشرات الأداء لأعمال المحاكم وكتابات العدل وقطاعات الوزارة بشكل رقمي كامل، بما يرفع من مستوى الإنجاز ودقة المتابعة اليومية والتشغيلية والاستراتيجية، إضافة إلى تطوير الخدمات العدلية وتقديم الاستجابة السريعة بما يخدم المستفيدين.

مركز ناجز

دشنت وزارة العدل مركز ناجز، وهو صرح عدلي نموذجي جرى إطلاقه بالشراكة مع القطاع الخاص ليقدم أصحاب الأعمال والأفراد ويعنى بتقديم جميع خدمات وزارة العدل تحت سقف واحد بجودة عالية وبيئة عمل احترافية، توفر على المستفيد وقته وجهده وتتيح له أوقات عمل مرنة أثناء وخارج أوقات العمل الرسمي.

○ أكثر من 22 ألف مستفيد

○ 100+ خدمة يقدمها المركز



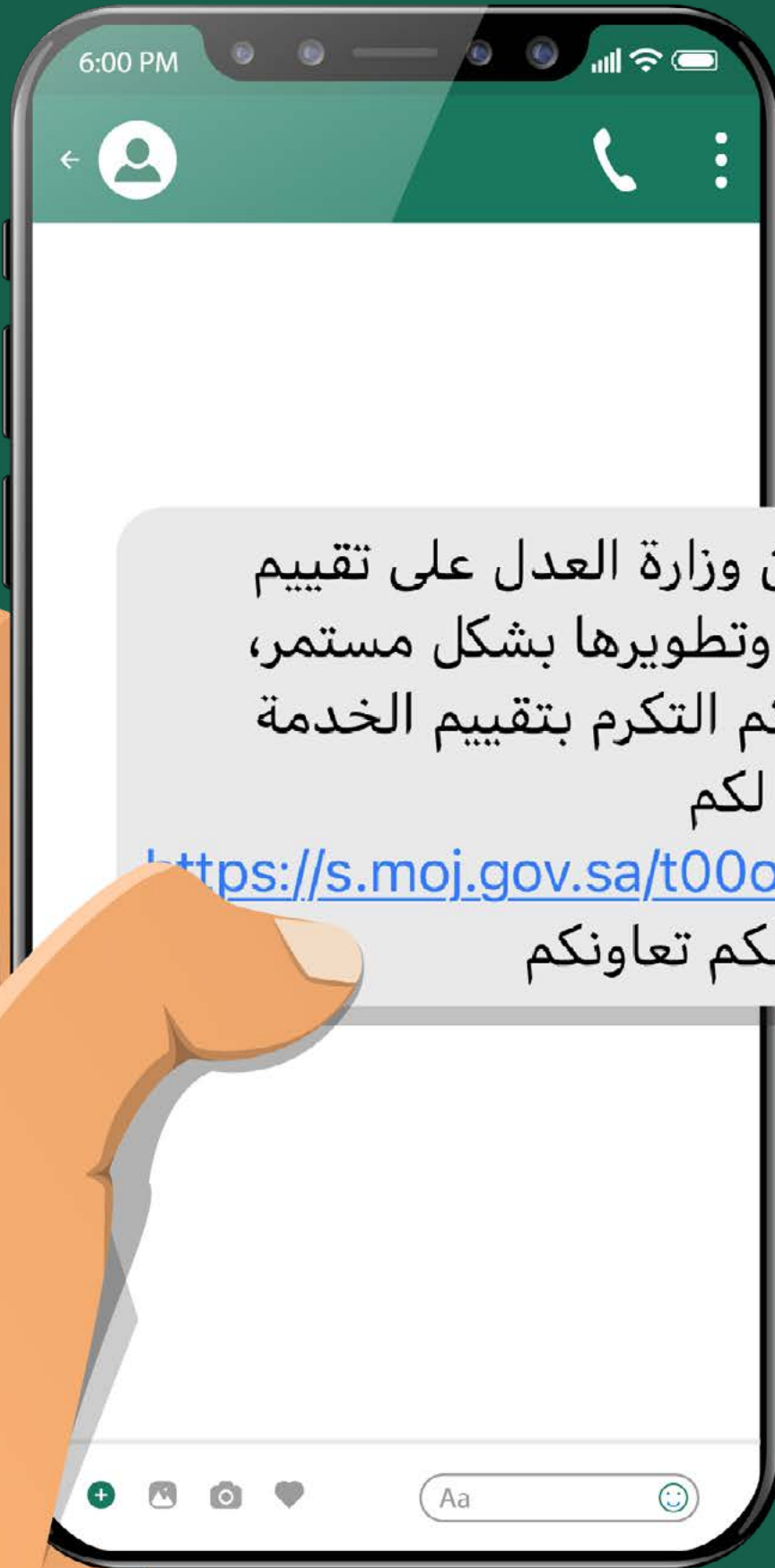
منصة قيم

دشنت وزارة العدل منصة قيّم لقياس رضا المستفيدين من الخدمات العدلية الإلكترونية أو المقدمة عبر القنوات الأخرى، وتمكن منصة قيم من معرفة مدى رضا المستفيدين عن وقت إنجاز العمل وجودته وحسن التعامل، وتقديم شكوى في حال عدم رضا المستفيد عن خدمة معينة بشكل إلكتروني.

مجموع التقييمات قرابة

1.500.000

تقييم منذ إنشاء المنصة



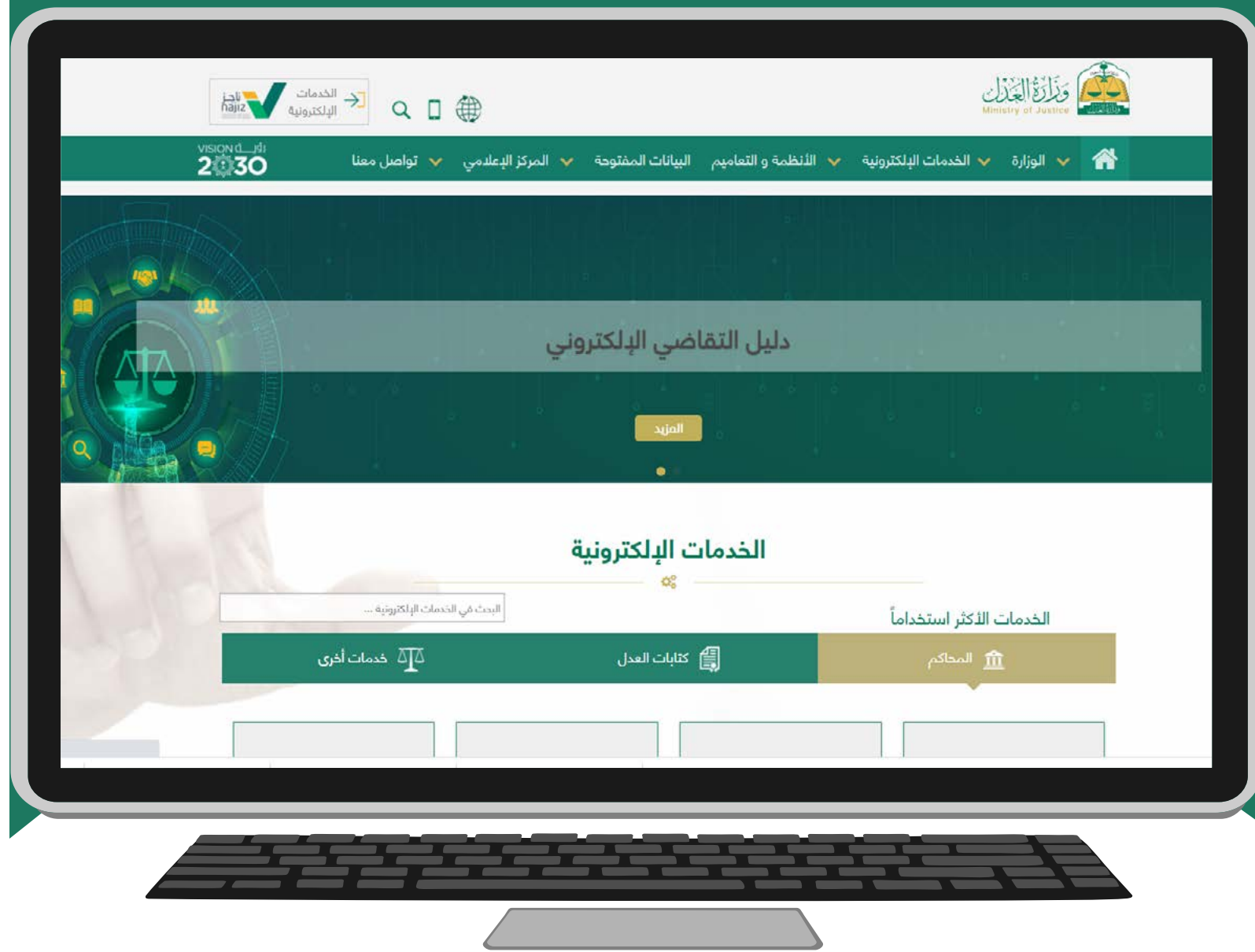
حرصاً من وزارة العدل على تقييم خدماتها وتطويرها بشكل مستمر،
نأمل منكم التكرم بتقييم الخدمة
المقدمة لكم

<https://s.moj.gov.sa/t00onfsmf7>

شاكرين لكم تعاونكم

44 مليون

متصفح للبوابة خلال الفترة من
2015 إلى 2020



بوابة الوزارة moj.gov.sa

القناة الرقمية الأولى لوزارة العدل التي تعمل كحلقة وصل بين المستخدمين والخدمات الإلكترونية والمعلوماتية والمعاملات.

كما يُعرض فيها دليل الخدمات واللوائح والأنظمة العدلية والتقارير والإحصائيات ويقدم عرضاً تفاعلياً للبيانات المفتوحة، كما تحوي صفحات تعريفية بالمرافق والمراكز العدلية والمواد الصحفية.

إطلاق مبادرة

إبراز مميزات القضاء ونشر الثقافة العدلية

أطلقت وزارة العدل مبادرة إبراز مميزات القضاء ونشر الثقافة العدلية، ضمن مبادرات وزارة العدل في برنامج التحوّل الوطني والمحقّق لرؤية السعودية 2030، وتهدف إلى خلق الوعي الإيجابي بمنظومة العدل السعودية وآلية عملها وأحكامها القضائية وبيان إيجابياتها في خدمة المجتمع للتعريف بجميع الخدمات العدلية القضائية، وكيفية الاستفادة منها.



توعية المرأة

برنامج توعية المرأة بحقوقها الشرعية
والقانونية استفادت منه

300 ألف سيدة

عبر 12 معرضاً توعوياً أقيمت في مناطق
المملكة .



الجمهور الدولي

برنامج إبراز مميزات القضاء السعودي على
المستوى العالمي باللغة الإنجليزية، حيث
جرى إعداد نحو

1200 منتج عدلي

باللغة الإنجليزية موجه للجمهور الخارجي ولغير الناطقين
باللغة العربية في المنطقة.

توعية المجتمع

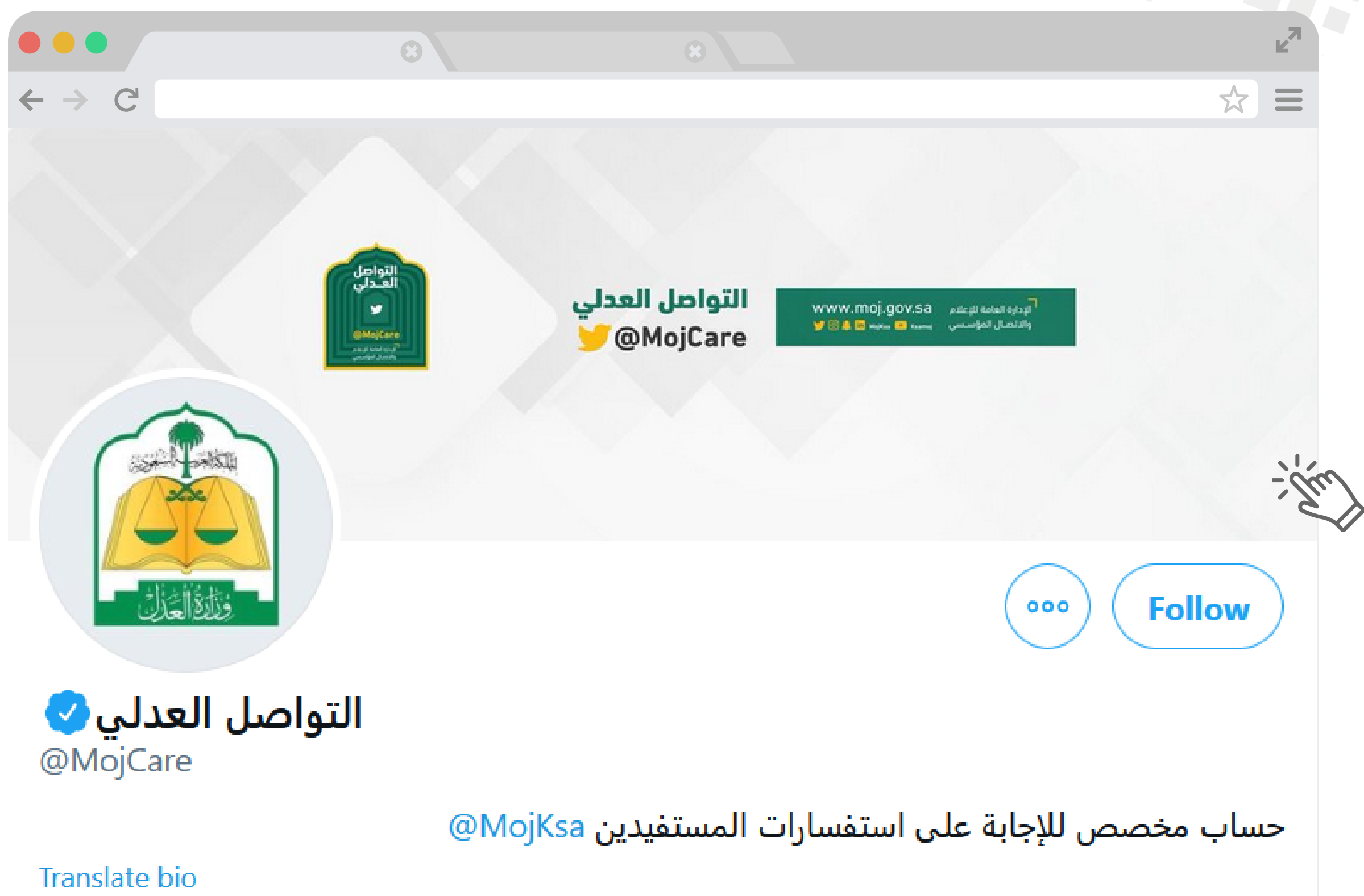


حملة التوعية ونشر الثقافة العدلية للمجتمع المحلي والذي أعد نحو

3000 مادة

توعوية وتثقيفية في مجالات القضاء كافة.





التواصل العدلي

تفعيل التواصل مع المستخدمين، حيث جرى إطلاق حساب التواصل العدلي في تويتر، الذي يعنى بالتواصل مع المستخدمين بشكل مباشر وفعال، بمعدل شهري يتجاوز

ال 4000 رد.

الموارد البشرية

تفعيل النظام الوطني الموحد للمراسلات الحكومية (مراسلات)

عملت وزارة العدل على أتمتة المعاملات المتداولة من تصدير وتوريد المعاملات والمعاملة الداخلية وجميع الخصائص المتعلقة بالمعاملات من إحالات وشروطات ونسخ إلكترونية وملاحظات وتأشيرات أو توقيعات، ويتميز النظام بتعدد مستويات الصلاحيات، وقد جرى ربط النظام بجميع إدارات الوزارة وفروع الوزارة بالمناطق وأغلب المحاكم وكتابات العدل.

كما عملت الوزارة على تطوير وإزالة جميع المعوقات الخاصة بالربط مع برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" للربط مع الجهات الحكومية.

تحول إدارة شؤون الموظفين إلى الموارد البشرية

تطبيق نظام موارد وأتمتة الإجراءات الإدارية، وتطبيق الخدمات الذاتية بنظام موارد للشؤون الوظيفية (النقل - التكليف - الإجازات - الاستحقاقات) ونتج عن ذلك التخلص من الكم الهائل من الورق والاستثمار الذكي في الموارد البشرية.

جميع منسوبي
وزارة العدل



عدد المستفيدين



منصة رائد

أطلقت وزارة العدل منصة رائد التي تعنى بتقديم خدماتها لمنسوبي الوزارة فيما يتعلق بالشؤون الوظيفية، وتهدف المنصة إلى رقمنة خدمات الموارد البشرية لتعزيز عمل الكادر العدلي وتحسين بيئة العمل وتطويرها بما ينعكس على تسهيل الخدمات على المستفيدين في مختلف المرافق العدلية، حيث تتيح للموظف إنجاز جميع الإجراءات والخدمات الذاتية بكل يسر وسهولة؛ وذلك بهدف التيسير على الكوادر العدلية لرفع مستوى الإنتاجية وسرعة الأداء تسهيلات على المستفيدين.

عدد الخدمات المقدمة
من خلال المنصة بلغت 74 خدمة

تطوير الأنظمة الإدارية والمالية

طورت وزارة العدل الأنظمة الإدارية والمالية وعملت الوزارة على أتمتة بعض أعمال الإدارات مثل الخدمات العامة وإدارة مراقبة المخزون وإدارة المستودعات وإلغاء استخدام المعاملات الورقية التي نتج عنها إلغاء طباعة آلاف الأوراق بالوزارة سنوياً.

من أمثلة التحول الرقمي في الأنظمة الإدارية والمالية رقمنة تقارير متابعة أداء مقاولي الصيانة والتشغيل، وعقود أنظمة الأمن والسلامة، وطلبات الأصناف من المستودعات، وإجراءات مراقبة المخزون، تقييم شهادات الأداء، وطلبات النقل والتكليف وغيرها من التعاملات الإدارية والمالية، وهذا حقق كذلك تسخير جهود الكوادر البشرية لأداء مهمات أخرى.

إطلاق "منصة الابتكار"

منحت منصة الابتكار منسوبي الوزارة فرصة المشاركة في التطوير والارتقاء بمستوى الخدمات وتحسين تجربة المستخدمين.

وتستقبل المنصة الأفكار الابتكارية لجميع منسوبي الوزارة في ستة مجالات هي تطوير قطاعات القضاء، التنفيذ، والتوثيق، إضافة إلى تحسين خدمات المستخدمين، وتطوير الموارد البشرية، ورقمنة الثروة العقارية.

وتأتي المنصة في سياق إكمال مسيرة التطوير في الوزارة، ولتكون حافزاً لمنسوبيها لتقديم كل ما من شأنه رفع مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمستخدمين.



تفعيل أدوات للتواصل والعمل عن بعد

أتاحت الوزارة أدوات تدعم العمل عن بعد؛ حيث تم توفيرها بناء على نوعية المستخدمين والعاملين والمهام الموكلة لهم، لعقد الاجتماعات وإجراء الاتصالات بين فرق العمل في الوزارة، وتبادل الملفات في بيئة عمل آمنة وفق أنظمة الأمن السيبراني. إضافة إلى توفير نشرات توعوية وتعليمية للأدوات المتاحة لإنجاز الأعمال عن بعد وكيفية اختيار الأداة الأنسب لإتمام المهام وبما يتناسب مع حاجة الموظف.

خدمات عدلية أطلقت

خلال جائحة كورونا كوفيد 19





دليل الشروط

احصل على
نسختك
الرقمية الآن

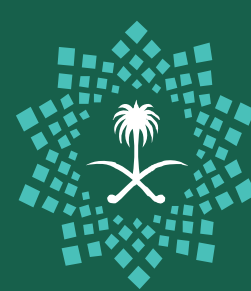
MojKsa @ 

KSAM0J @ 

MOJKSA @ 

الإصدار الأول

القرارات والمشاريع والمبادرات
ديسمبر 2020



برنامج التحول
الوطني

نحو خدمات عدلية أذكى



الإدارة العامة للإعلام
والاتصال المؤسسي